مشكلات السكن والجريمة وتغير نمط المرض في مدن الخليج العربي "دراسة جغرافية"

أ.د محمد مدحت جابـــر

مقدمة:

نجم عن الطفرة البترولية في منطقة الخليج العربي، وما تبعها من تغير اقتصادي واجتماعي العديد من المشكلات ، كان معظمها ناتجا عن هجرة العمالة الوافدة التي حل معظمها في المدن الخليجية، وطبعت هذه المدن بطابع لا تخطئه العين في أي من مدن الخليج. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل ثلاث من هذه المشكلات وهي مشكلات السكن، والجريمة، وتغير نمط المرض من منظور جغرافي. وقد حفز الباحث على تناول هذه المشكلات سابق خبرته بمدن الخليج ومنطقته والتي عمل فيها لمدة أربعة سنوات، كذلك سابق إسهامه في بحوث جغرافية مماثلة عن المنطقة.

(أ) مشكلات السكن والسكان في مدن الخليج

شهدت مدن منطقة الخليج العربي مشكلات متزايدة منذ منتصف السبعينات واكبت تدفق العمال الأجانب منذ سنة ١٩٧٣، كنتيجة لتزايد أسعار البترول، واهتمام دول هذه المنطقة باستكمال مكونات البنية الأساسية، وتبنت خطط تنمية طموحه مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات المادية والاجتماعية،تعد مشكلة الإسكان إحداها(النجار- ١٩٨٣ : ٨٧).

وتجدر الإشارة إلى الارتفاع الكبير في درجة الحضرية في معظم دول الخليج كما هو الحال في البحرين والإمارات والكويت، وهو ما حدا بالبعض إلى إطلاق تعبير الدولة المدينة City State على بعض دول الخليج. ولذا فإن الحديث عن مشكلات هذه الدول في الإسكان هو حديث عن المدن أساساً لتركز معظم السكان في المدن.

ويرى (النجار- ١٩٨٣ : ٨٧) أن من أسباب ظهور مشاكل الاسكان بصورها الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، عدم اهتمام دول الخليج بها فيما يخص الوافدين، إنما إقتصر الاهتمام على ما يخص مواطنيها .

ففي أوائل الثمانينات كانت قطر تقدم للمواطن منزلا حجمه ١٠٤٠ قدم ٢و ٦٠٪ من تكاليف بنائه. كذلك اهتمت دولة الإمارات بإسكان مواطنيها وخاصة محدودي الدخل فيما عرف بإسم مشروع (الشعبيات) التي تكفل لهم سكنا صحيا مناسباً، أما بالنسبة للوافدين فقد وقف العرض قاصرا أمام الطلب، وتميز إسكانهم بالكثافة الشديدة، ووصلت درجة التزاحم Crowding بين ٣-٨ شخصا في الغرفة، وزاد عن ذلك في مساكن غير المتزوجين وذلك نتيجة ارتفاع إيجارات المساكن.

ووجد في بعض مناطق مدن جدة القديمة مثل «مظلوم» شقق يقطن بكل منها أكثر من ٢٠ ساكنا في آن واحد (السالم وظاهر- ١٩٨٥:٣٢٧)

وصاحب وصول العمالة الأجنبية عملية إزاحة للسكان المواطنين من مساكنهم

التقليدية إلى مساكن قدمتها الحكومات، وإلى أطراف المدن في مناطق مخططه، وترك مساكنهم القديمة للوافدين، وذلك أدى إلى نمط مكاني طبع مدن الخليج بظهور مناطق هامشية وعشوائية متدنية سكنها من لايستطيع مواجهة ارتفاع قيم الإيجارات.

وفي بعض مساكن الكويت كان إيجارها قبل سنة ١٩٧٣، ٣٠ دينارا أصبحت في أوائل الثمانينات ٢٥٠ دينارا (النجار- ١٩٨٣ : ٨٨).

الهجرة ومشكلات السكن:

أدت الهجرة بنوعيها- الريفية- الحضرية، والدولية إلى تفاقم مشكلات مدن الخليج، فالطفرة الإقتصادية الناجمة عن البترول حدت بالمواطنين إلى ترك أعمالهم البسيطة في الرعي والصيد والزراعة، والبحث عن فرص أحسن داخل المدن، لاسيما وقد قامت بعض حكومات الخليج بتبني برامج توظيف لمواطنيها، وظهرت صيحات التوطين والبحرنه والتكويت والسعودة الخ وأدى ذلك لكثرة النزوح من الريف للفوز بوظائف المدن ولعل ذلك ما يفسر قلة انتشار مساكن العشش الريفية في الوقت الحاضر بعد أن كانت في الماضي أكثر المساكن شيوعا (عبد الحميد غنيم- ١٩٨٥:٢٧١).

معنى ذلك أن مدن الخليج قد استقبلت تياراً مزدوجا للهجرة، وأدى ذلك لمضاعفة حجم المدن في السعودية على سبيل المثال إلى الضعف في خلال عقد واحد من الزمان (سعد الدين ١٩٨٢ : ١٨٦).

وأثرت التقاليد الاجتماعية المحلية في مدن الخليج من حيث ضرورة استقلالية السكن المنفصل والبناء لدور واحد فقط، في اتجاه المدينة الخليجية متوسعة بشكل أفقي نحو الصحراء وأظهر تنظيم المنطقة المبنية built-up area في كثير من المدن شكلا غير متصل لكتلة العمران- كما في مدينة العين بدولة الإمارات- أي أن العمران اتخذ شكلا مشتتا.

وفي المباني الجديدة ظهرت طرق البناء الحديثة وأصبح معظمها أسمنتي الطابع، وسابقة التجهيز تتبع النظام الغربي في البناء، وتخلت إلى غير رجعة عن مكونات العمران التقليدي العريق الذي كان يتناغم مع ظروف البيئة المحلية، كذلك لم تراع في المباني الجديدة مبادئ العمارة الإسلامية، فزاد استهلاك الطاقة في الصيف وفي الشتاء أيضا.

وأدى تيار الهجرة إلى ظهور مناطق سكن منعزلة عن بعضها، خصص للمواطنين مناطق خاصة، وللوافدين مناطق أخرى، مما أظهر نوعا من العزل الطبقي في بعض الأحوال (سعد الدين- ١٩٨٣ : ١٨٧).

وأفسح تيار الهجرة المجال لظهور أشكال سكنية فقيرة تعددت مسمياتها بحسب المكان الذي أقيمت فيه، فهي في بعض المدن العشيش، أو الأكواخ، أو مدن الكرتون، أو مدن الصفيح، أو الصناديق، وكلها أسماء تشيرا إلى المواد الفقيرة المشيدة بها، وأوت مثل هذه المناطق أيضا تيار الهجرة غير الشرعي المتدفق على

مدن الخليج، وكونت مظهرا كئيبا في المدينة الخليجية– ويرى البعض أنها تمثل قنبلة موقوته في المجتمعات القائمة بها (سعد الدين– ١٩٨٢ : ١٨٦–١٨٧).

مفهوم المناطق العشوائية في مدن الخليج :

تتشابه المناطق العشوائية المتدهورة التي ظهرت في مدن الخليج نتيجة للهجرة الوافدة مع مثيلتها في العالم، وإن كانت الأخيرة تكون أساساً بسبب الهجرة الريفية– الحضرية ووجود سكان لهم خصائص اجتماعية اقتصادية خاصة Socio-Economic characteristics معينة، وكما يشير هارتشورن Hartishorn فرغم أن المعيشة في المدينة مرغوبة، إلا أن بها سلبيات مثل التدهور الحضري، والجريمة والبطالة (Hartishorn, 1980:1) وتختلف مشكلات مدن العالم المتقدم عن النامي، ففي الأولى نجد مشكلات المرور، والحفاظ على المواقع التاريخية، والفصل العنصري، والتناغم مع البيئة الطبيعية، وأيضا الهجرة من الريف هي أهم المشكلات، بينما في الثانية نجد المشكلات ناجمة عن تركز السكان في المدن الرئيسية بمعنى وجود هيمنة حضرية Urban Dominance واحتشاد السكان في المدن الرئيسية primate cities ، كذلك عجز القطاع الحكومي عن مواجهة ضروريات التخطيط (Rugg, D.S., 1979:4-5) .

وكما سبقت الإشارة، فإن المناطق التي ظهرت بعد تدفق الهجرة الوافدة لها خصائص معينة تنطبق كلها على مايعرف بالمناطق العشوائية المتدهورة.

ويشير نورثام Northam إلى ثلاث مصطلحات حضرية تصف المناطق العشوائية، أولها Slum وثانيها blight وثالثها Substandard Housing ويشير التعبير الأول إلى معنى اجتماعي أكثر منه مادي بمعنى أنه يصف جزءاً من المدينة تسوده أمراض اجتماعية Social pathology ومنازل هذا الجزء من المدينة قديمة ذات إيجار منخفض بعيدة عن الجمال.

أما التعبير الثاني blight فهو يستخدم تبادليا مع تعبير Slum وإن كان الأول أكثر شمولا، ويشير إلى الخصائص المادية لمنازل المدينة أكثر من الإشارة للنواحي الاجتماعية ويشير التعبير الثالث إلى السكن الدون أي دون المستوى المطلوب، وما تعكسه المنازل المتدنية المستوى،والتعبير أقل قبولا لدى جغرافي الحضر لصعوبة الاتفاق على مستوى معين يقاس عليه (Northam, 1975:278-9) وعموما فهناك بعض الاتفاق العام في المصطلحات الثلاثة.

وينبه لي Ley إلى أن البعض يشير إلى ارتفاع درجة التزاحم Crowding في مثل هذه المناطق، إلا أن العلاقة بين التزاحم والأمراض الاجتماعية غير واضحة ومتناقضة وتفسيرها هو المهم، إذ أن هناك نتائج متضاربة للعلاقة بين التزاحم والاعتلال Morbidity والوفاة Mortality والجريمة، وأشار Ley إلى دراسة تمت في تورنتو على ٨٠٠ أسرة أبانت أن ١٤٪ فقط من الحالات كانت تلك العلاقة لديها إيجابية كما أثبتت ذلك Booth سنة ١٩٧٦ (Ley, 1979:348) .

وقد لمح العديد من الجغرافيين والاجتماعيين إلى أن مثل هذه المناطق المتردية

التي يقطنها الوافدون إلى المدينة هي مناطق مشكلات Problem areas كما سيتضح ذلك عند الحديث عن مشكلات الجريمة في مدن الخليج.

ديناميات السكن في مدن الخليج :

أدت الهجرة الوافدة إلى مدن الخليج إلى نمط سكاني مميز متغير زمانا ومكانا، ففي الكويت على سبيل المثال احتل الوافدون مناطق معينة من المدينة، تتفق وخصائصهم الاجتماعية، الاقتصادية، وبالنظر إلى طبيعة المجتمع القبلي المحلي، اتجه هؤلاء إلى غير مناطق المواطنين منذ البداية، ولكنها أماكن قريبة من المدينة وتقع خارج السور، لذا اتجهوا إلى مناطق السالمية وحولي والنقرة، وهي أصلاً كانت للتريض وقضاء وقت الفراغ للسكان الأصليين وكانت مساكنها القليلة تستخدم على فترات متباعدة، فلما جاء المهاجرون، أجرها المواطنون لهم، وتغير مظهرها العمراني والمعماري، فبعد أن كانت من دور واحد تعددت أدوارها.(عزيز والموسى- ١٣٢:١٩٨١).

وشجعت بعض حكومات الخليج ذلك الاتجاه بصرف بدل اغتراب لمن يقطن خارج المدينة فنشأت نويات سكنية خارج حدود المدينة التقليدية، وهكذا نشأت مناطق مثل حولي والنقرة والسليمانية في ظل تلك الآليات، ونمت هذه المناطق نموا هائلاً بسبب الوافدين، صاحب ذلك نزوح المواطنين (حركة مضادة). وقد قدر أن عدد المهاجرين زاد بين ١٩٥٧-١٩٧٥ ٣٠مرة وبدأ يظهر نوع من الفصل السكني في مدينة الكويت residential Segregation. ويمكن لنا أن نعين مناطق في الكويت ذات أغلبية وافدة مثل حولي والسالمية يقابلها مناطق وأحياء ذات أغلبية مواطنه مثل المنصورية والقاديسية والفروانية والدعية، ولوحظ أن مناطق الوافدين تكون نسبتهم بها بين $\frac{٢}{٣}$: $\frac{٩}{١٠}$ جملة السكان (عزيز والموسى ١٣٤:١٩٨١) وشكل (١) يوضح مناطق كل فريق من المواطنين والوافدين في الكويت في الثمانينات وقد حدث مثل ذلك أيضا في مدينة أبو ظبي، إذ أدى نموها العمراني إلى تغير مستمر في وظيفة أجزائها، فبعض مناطقها السكنية تحول إلى الاستخدام التجاري، والبعض من مناطق سكن فقير، إلى مناطق فيلات حديثة (البطين). وتحول البعض من مناطق سكن كثيف في وسط المدينة إلى مناطق أعمال. (عصفور ٦٤:١٩٧٩-٦٦) ويمكن لنا أن نلحظ من السياق السابق سواء في الكويت أو أبو ظبي بعض ملامح قوي الجذب والطرد Centripetal- Centrifugal Forces والتي قال بها كولبي colby وقد أدت هذه القوى في مدن الإمارات إلى ظهور مناطق صناعية خاصة بالوافدين في أطراف المدينة كمناطق الرامول والسطوه وهور العنز ومكدرموت في دبي وقد فطنت بعض حكومات الخليج إلى خطورة مثل هذه المناطق العشوائية فبادرت إلى إزالتها كما فعلت حكومة دبي بالنسبة لمنطقة الكارتون والقصيص والصفا وهي مناطق معده أصلاً للمهاجرين فعملت على إعادة تعميرها (عصفور- ٦٦:١٩٧٩). إذ أن مثل هذه المناطق تفتقر إلى مفردات البنية الأساسية ووسائل الترفيه، ولذا دعا المخططون إلى سد هذا النقص، ويكفي أن نعرف أن حولي بالكويت كانت في أوائل الثمانينات تفتقر إلى حديقة عامة مع أنه يقطنها حوالي ربع سكان الكويت آنذاك (السالم وظاهر-

١٩٨:٣٢٦) كذلك كان الحال في مدينة جدة التي ضمت في بداية العقد الثمانيني ١,٣ مليون نسمة منهم (٢٠٪) أجانب، كان الوافدون منهم يتركزون في الجزء القديم فاحتل اليمنيون والباكستانيون منطقة مظلوم القديمة، ووجد في بعض مساكن هذه المنطقة شقق مخصصة ليسكن بها ما بين ١٥-٢٠ ساكن في آن واحد (السالم وظاهر- ١٩٠:٣٢٧)، بينما مناطق المواطنين منفصلة عن مثل هذه الأحياء وعلى النقيض منها تماما في صفاتها الإيكولوجية.

الأبعاد الديموجرافية لمشكلة السكن والسكان للوافدين:

لعل أهم هذه الأبعاد الخاصة بالوافدين هي أن جلهم من الذكور، وأنهم في معظمهم متوسطو الأعمار في سن الانتاج والشباب، كذلك تعدد جنسياتهم وأعراقهم مما يكون خليطا ثقافيا متنافرا غاية التنافر.

وقد أشارت دراسة جرت في أوائل الثمانينات لسكان المساكن الجماعية في الكويت إلى ارتفاع نسبة النوع Sex Ratio في مجتمع هؤلاء العمال وأثار ذلك عديداً من القضايا يتعلق بالسكن والمعيشة الجماعية وعلاقة ذلك بالإنحرافات لاسيما وقد لوحظ أن ٢٢٪ من الوافدين إلى الكويت يقطنون المساكن الجماعية، كما أن ٣٩٪ من مجموع أسر غير المواطنين في دولة الإمارات كانوا يقطنون أيضا في مساكن جماعية (سعد الدين وعبد الفضيل- ١٩٨٣:١٣٨).

ولما كان العقد السبعيني هو عقد الطفرة في حجم العمالة الوافدة إلى مدن الخليج العربي، فإن الجدول التالي يوضح معدل الذكورة في ثلاثة من دول الخليج (سعد الدين وعبد الفضيل ١٩٨٣:١٤) جدول (١)

جدول (١) نسبة النوع في بعض دول الخليج العربي للجنسيات الوافدة في منتصف السبعينات

الدول المستوردة / الدول المصدرة	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	الكويت
الأردن وفلسطين	١٦٤,٥	١١٩,٧	١١١,٨
سوريا	٢٨٢,٢	١٣٠	١٥١
لبنان	٢٠٦,٣	١٩٨,٧	١١٤,٢
مصر	١٦٣	١٢١,٣	١٤٤,٧
اليمن الشمالي	١٠١١	٣٢٨,٥	٣٤٩
اليمن الجنوبي	٤٤٣,٥	١٧٧,٤	٥١٠
إيران	٣٩٥	—	٤٤٥
باكستان	٥٧٦,٨	١٣٦,٨	١٨٦,٩
بريطانيا	١٤١,١	—	١١٤,٤
الهند	٦٧٢,١	١٣٤,١	١٠٩,٤
الولايات المتحدة	١٢٨,٣	١٣١,٢	١٠٢,٣

والجدول السابق يعكس الصورة التي أضحت عليها مدن الخليج والتي تحولت إلى مجتمع سكاني يسوده الذكور، ومعظمهم من غير المتزوجين، أو غير المصحوبين

بزوجاتهم وما يثيره ذلك من مشكلات اجتماعية عديدة.

وقد لاحظ الباحثون مبكرا أن معظم الوافدين هم من فئة الشباب فكان ٢/٣ الوافدين إلى الكويت بين ١٩٥٧-١٩٦٥ تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٦٠ سنة وفيما بين ١٩٧٠-١٩٧٥ كان أكثر من ٥٠٪ هم من الشباب، وأدى ذلك لانخفاض نسبة صغار السن لارتفاع نسبة الشباب بين المهاجرين، فقد كانت نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما بين المهاجرين خلال ١٩٥٧- ١٩٧٥ حوالي ٢٢٪ فقط بينما وصلت بين الكويتيين خلال نفس الفترة إلى أكثر من ٥٠٪ (عزيزوالموسى ١٩٨١:٥٦) ومن شأن ذلك إحداث خلل ديموجرافي في توزيع الفئات العمرية بين السكان المواطنين والوافدين،وغلبة فئة الشباب لدى الوافدين مما يثير العديد من المشاكل الاجتماعية والأمنية،أما عن الجنسيات، وتعددها وكونها مثار عديد من المشكلات، فإننا نجد أنها اختلفت زمانا ومكانا، ففي منتصف السبعينات كان معظم الوافدين إلى عُمان (٤٦٪) من باكستان ثم الهند ٣٦,٨ ثم مصر ٦,٥٪ ثم نسب ضئيلة،وفي الكويت كانت الغلبة (٣٩٪) في نفس التاريخ للأردنيين والفلسطينيين فالمصريين ١١,٦٪ فالعراقيين ٨,٦٪، السوريين ٧,٨٪، اللبنانيين٤,٧٪،وفي الأمارات احتل الباكستانيون القمة (٣٩,٨٪) فالهند ٢٤,٥٪ فإيران٨,٣٪، فالفلسطينيون والأردنيون ٥,٨٪ فعمان ٥,٦٪ فمصر ٥٪ (Birks and sinclair, 1980:148-157).

وبالنسبة للسعودية وهي أكبر دول الخليج وتركز الأجانب في مدنها، فنجد أن درجة الحضرية وصلت بها سنة ١٩٩١ إلى (٧٨٪) World Develapment Report والمعنى أن حوالي ٤/٥ سكانها تركزوا في المدن، وكان معظم الوافدين إليها في منتصف السبعينات من اليمن ٣٦,٣٪ ففلسطين والأردن ٢٢,٧٪ فمصر ١٢,٣٪ فاليمن الجنوبي ٧,١٪ فالسودان ٤,٥٪ ثم دول أقل أهمية (Birks and sinclair, 1980:159). وهكذا اختلفت دول الخليج ونسب استخدامها للجنسيات المختلفة، وثمة ملمح هام في هذا الشأن وهو أن السعودية كان بها أكبر نسبة من العمال العرب، وحدها وفي سنة ١٩٧٥ كان بها ٧٧٣٤٠٠ مهاجراً كان ٩١٪ منهم من العرب، وهو ما يناقض دول خليجية أخرى إذ كان العرب على سبيل المثال ٢٨٪ في قطر و٢٥٪ في الإمارات (Birks, Sinclair, 1980:75-76) . وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تتغير من عام لآخر ولكنها تنبئ عن الاتجاه العام ما لم تحدث تحولات جذرية (كحرب الخليج) وتقلص عدد الفلسطينيين في بعض دول الخليج وعلى سبيل المثال تزايدت أعداد المصريين في الكويت في أوائل الثمانينات فبلغت نسبتهم ٤٪ من سكان الكويت (مكي والموسى- ١٩٨١:٤٠).

ويشير عبد المعطي إلى أن الهجرة الوافدة وجنسياتها لها مشاكلها أيضا في بلاد النزوح كما هو الحال في بلاد النفط مثل تغير القيم الأسرية والمشكلات الأسرية كالطلاق (عبد المعطي- ١٩٨٤-٩٤:٩٥).

انماط السكن العشوائي واشكاله :

نجم عن شدة الطلب على السكن من قبل الوافدين، ظهور أشكال مشتركة عشوائية لها جميعا صفات مشتركة منها القدم وارتفاع الكثافة والتزاحم العالي

ونقص الخدمات والمرافق وعدم كفاءة شبكة النقل والاتصال كضيق الشوارع والحارات مما يصعب مهمة مركبات الطوارئ كالمطافي والاسعاف (سعيد- ١٩٩٣:٦٨) ويمكن أن نصنف المناطق العشوائية في مدن الخليج كما يلي :-

١- مناطق متدهورة خاصة بالمتزوجين :

وهذه مناطق سكنها في معظمها أفراد العمالة الوافدة من المتزوجين في الغالب وقلة من المواطنين، ومن أمثلتها منطقة الكرتون في دبي ومنطقة الطوية في مدينة العين، وقد استهدفتا للإزالة والتطوير، ويوضح اختيار موضعها في أطراف المدن محاولة سكانها البعد عن المدينة ضمانا للبقاء، وتبنى من المواد الخفيفة كالصفيح والألومنيوم والكرتون والأخشاب وبقايا مشروعات العمل، ويلاحظ وجود فراغ عمراني بينها وبين قلب المدينة، وهي عادة مصدر للأمراض البدنية والاجتماعية في المناطق الموجودة بها (عبد الرازق عبد العزيز- ١٩٨٥:١١١-١١٢). وقبل تطهير منطقة الكرتون بدبي أظهر بحث للبلدية إن ٣/٤ السكان من المتزوجين. أما في العين فقد عملت إمارة أبو ظبي على حل مشكلة الطوية باسكان سكانها في ١٢٠٠ وحدة سكنية منخفضة التكلفة، وقد لوحظ أن القطاع الخاص في مدن الخليج- وهو السائد بها- هو الذي يغذي هذه العشوائيات باستجلاب العمالة والترحيب بها لقلة أجورها مما يساعد على امتداد رقعة العشوائيات على صفحة المدينة، وكان لغياب الخطط البديلة للعشوائيات في مدن الخليج أكبر الأثر في اتساعها، إذ أن مشروعات الإسكان معظمها يوجه للمواطنين . ومن مناطق عشوائيات المتزوجين كذلك عشوائيات الصنادق في مدينة الرياض، ولكنها تختلف عن عشوائيات بقية دول الخليج في أن ٨٤٪ من قاطنيها من السعوديين، ١٤٪ من اليمنيين، ٧٪ من الباكستانين، و١٪ جنسيات أخرى (سعيد- ١٩٩٣:٨٤-٨٥).

٢- مناطق متدهورة خاصة بغير المتزوجين :

وهذا النمط من العشوائيات له ٣ أشكال : الأول يأخذ شكل مدن خالصة مكونة من العمالة الوافدة في أطراف المدن من جنسيات أجنبية وذلك مثل مدينة الباتان في أطراف مدينة العين، وجل سكانها من الباكستانين الذكور، وقدرت الصحف سكانها في أوائل الثمانينات بحوالي ٤٠,٠٠٠ وهو رقم مبالغ فيه ويصدق عليها الوصف المتدني سابق الذكر، وتنتشر بها الأمراض المعدية.

والشكل الثاني : يتمثل في مجمعات العمل أي مساكن ملحقة بمشروعات العمل وذلك توفيراً للجهد والمال طوال فترة التنفيذ، وهو شكل سكني أكثر قبولا في مجتمعات الخليج. (باقر النجار- ١٩٨٣:٢٩٠).

أما الشكل الثالث : فيمثله مدن العزاب بعيدا عن العاصمة والأماكن المأهولة بالسكان مثل مدينة العزاب في الجهراء والفنطاس في الكويت وتعاني من العزوف عن سكناها لانعزالها وافتقارها لمقومات المعيشة (النجار- ١٩٨٣:٩١).

وعموما فكل أشكال سكن غير المتزوجين تعد مناطق خطره على كل من الجوانب المادية والاجتماعية لمدن الخليج.

وإذا ما أخذنا أول شكل من أشكال مدن غير المتزوجين ودرسنا حالتها في مدينة العين بدولة الإمارات، نجد أن هذا الشكل السكني يأخذ طابعين رئيسين .

أ- مناطق عشوائية سكنية متخللة لمناطق الصناعة في المنطقة الصناعية وقدر عدد أفرادها مؤخرا بحوالي ٧,٠٠٠ فرد، وقد تداخلت مناطق السكن مع الصناعات الخفيفة تحقيقا لمبدأ الجهد الأقل Least effort principle حيث سكن العمال قرب أو مع مناطق العمل.

ب- مناطق عشوائية منفصلة عن مناطق العمل وهي في حالة مدينة العين تأخذ موقعا فريدا إذ تقع جنوب شرق المنطقة الصناعية وليس بداخلها، وهذه أكثر خطورة من سابقتها ونادرة الخدمات وبها حوالي ضعف سكان الأولى ومعظم سكانها من غير المتزوجين وغير المهرة، وتقع عند حضيص جبل حفيت مما يجعل مهمة الأمن وتعقب المجرمين صعبة، وتكاد تشبه منطقة عشوائية مشابهة لها في مصر وهي منطقة الزبالين عند حضيص جبل المقطم (سعيد-١٩٩٣:٨٢) والمنطقة بجزئيها يقطن بها زهاء ٢٠,٠٠٠ نسمة وغير المتزوجين بها ٩١٪ .

٢- أما الشكل الثاني من مناطق سكن غير المتزوجين فهي معسكرات العمل اللصيقة بالمشروعا التنموية، وهي عموما أحسن حالاً من الوجهة العمرانية وصلاحية السكن ولكنها في شكل عنابر وسكن مجمع ومثال ذلك معسكرات العمل التي نشأت بجوار ميناء الجبيل في السعودية، والسكن الجماعي الذي نشأ بجوار ميناء جبل على بدبي بدولة الإمارات، وغير ذلك في مدن الخليج، ومشكلة هذا النمط السكني سيكولوجية واجتماعية أكثر منها مادية، وذلك نتيجة العزلة عن المجتمع وغلبة النوع الواحد وما ينشأ عنه من انحرافات، وإمكانية قيام التمرد والمظاهرات والفوضى (سعيد-١٩٩٣:٦٥-٦٦).

والشكل الثالث لمدن العزاب يختلف عن الشكل الثاني(مجمعات سكنية ملحقة بمشروعات العمل) إذ أن هذا الشكل الثالث عبارة عن مدن مفتوحة لكافة العزاب وبعيدة عن المدن وليس شرطا أن تكون بجوار مشروعات عمل، وكما سبقت الإشارة تمثلها مناطق الجهراء والفنطاس (باقر النجار ١٩٨٣:٩١).

وتجدر الإشارة إلى شكل أخر للسكن الجماعي، ولكنه ليس ذلك الذي يسود بجوار المشروعات التنموية، ولكنه يوجد في المناطق القديمة من المدن الخليجية حيث هجر تلك المناطق المواطنون، وبعضها كان مخازن ومبان حكومية قديمة وكان سكان هذه المناطق ذات السكن الجماعي في المناطق القديمة يكونون نسبة ١٢,٥٪ في أوائل الثمانينات في البحرين (وسكانها من غير البحرانيين) ووجد في بعض الحالات أن مبنى مكونا من ٨-١٠ غرف به بين ١٠٠-١٢٠ فردا وعادة من جنسيات متنافرة لارابط بينها، ولاحظ أحد الباحثين وجود ١٠٠ ساكن في منزل قديم، وبه ٦جنسيات مختلفة، ووصل العدد في غرفة واحدة إلى ١٥ فردا (النجار- ١٩٨٣:٨٩).

وخطورة هذا الشكل الأخير تتمثل في تخريب التراث الحضاري لمدن الخليج

ممثلا في عمرانها التقليدي الذي لايعوض، تلك المنازل الجميلة التي توضح التفاعل الخلاق بين انسان الخليج وعناصر بيئته الطبيعية، ولكنه يشوه الآن بدافع الربح المادي، ولذلك شوهت مناطق بكاملها كانت تمثل ذلك العمران الفريد وخاصة بعد أن أدخل على ذلك العمران التقليدي مفردات الحياة العصرية من إنارة كهربائية وشبكات مرافق وأجهزة تكييف الهواء، تمثل ذلك في إحياء مثل البستكية والخان والشندغة في دبي والشارقة (محمد مدحت جابر: العمران التقليدي- ١٩٨٧- صفحات مختلفة)،وفي نهاية موضوع تصنيف المناطق المتدهورة العشوائية- تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق نشأت بفعل الهجرة الدولية International Migration على على عكس الحال في مدن كثيرة في العالم المتقدم والنامي أيضا والتي تعد نشأتها راجعة إلى الهجرة الريفية الحضرية Rural- Urban Migration ، وحتى على عكس الحال في دول عربية بترولية أيضا مثل ليبيا، والتي ترجع عشوائيتها أساسا إلى الهجرة الريفية الحضرية إضافة للهجرة الدولية، كما كان الحال في أطراف طرابلس وبنغازي قبل أن تقضي عليها الدولة بالتخطيط السليم، وكانت هذه العشوائيات تقع على طريق مطار طرابلس أساساً(عمورة- ١٩٨٥:٦٥-٦٩).

وثمة نقطة هامة أيضا في موضوع مشكلة الوافدين، وهي أن بعض مواطني مدن الخليج قد يظهرون تعاطفا مع العمال العرب، ولكن معظمهم يخشى على التقاليد والعادات من العمال والأجانب، وخاصة الآسيويين الذين تزايدوا خاصة بعد١٩٧٣ وذلك حين بني الحوض الجاف في البحرين، وإنجازهم له في وقت قياسي جعل بقية دول الخليج تحاكي البحرين فاستجلبوا هؤلاء في مشروع جبل علي بالإمارات ومشروع ميناء الجبيل بالسعودية (سعد الدين وعبد الفضيل: ١٩٨٣-١٤٧).

والحقيقة أن تزايد العمال الأجانب جعل العمالة الوافدة لاتقطن فقط في المناطق العشوائية سابقة الذكر، إذ أن الكثير منها قد انتشر في داخل المدينة الخليجية ذاتها ولكن في صورة سكن جماعي أيضا، ولوحظ أنه في أوائل الثمانينات كانت الشقق في الكويت تستوعب ٧٠٪ من غير الكويتين والنسبة المناظرة في البحرين٤٠٪ كذلك لوحظ رفض أكثر من ٩٥٪ من الكويتيين الإقامة في المجمعات السكنية لتعودهم السكن المستقل (باقر النجار- ١٩٨٣:٨٨)

الفصل السكني والإزاحة السكانية في مدن الخليج :

إن البعد المكاني الخاص بالسكن لم ينشأ من تلقاء نفسه، إنما كان دافعه خلفية اجتماعية وثقافية، ففي دراسة عن العمالة في دولة الكويت أفاد ٣٧٪ من عينة البحث من المواطنين في معظمهم أن وضعهم الحالي لايعود الفضل فيه إلى الوافدين، بل إن وجود الوافدين يهدد عاداتهم وتقاليدهم وعلى الحكومة الخليجية الحد من سكن الوافدين في مناطق المواطنين (السالم وظاهر:٦١). ويلاحظ وجود حساسية خاصة لتواجد غير المتزوجين في أماكنهم السكنية وقدر هؤلاء سنة ١٩٨٥ بحوالي ٢٤٠,٠٠٠ أعزب بالكويت (السالم وظاهر: ٣٠٣).

مثل تلك الاتجاهات أدت إلى الوضع الحالي الخاص بالفصل السكني Resi-

dential segregation ساعد عليه استحداث دولة كالكويت مناطق حديثة خارج سور المدينة القديم،نتج عن ذلك انتقال جماعي للكويتيين إلى الأحياء الجديدة وتركوا الأحياء التقليدية داخل السور، والتي أصبحت مناطق تركز لغير الكويتيين (مكي والموسى- ١٣٧:١٩٨١) وتأكد الفصل السكني بما يعكسه من تناقض، بعد أن أصبحت مساكن الكويتيين على شكل ضواحي مقسمة إلى بلوكات كل منها يضم مجموعة مساكن بشكل «جزيرة» تحيط بها الشوارع، ومساحة المسكن بين ٥٠٠- ١٠٠٠ متر ٢ وأقيم على الطراز الأوربي حيث المنزل في الوسط تحيطه حديقة ولايزيد ارتفاعه عن طابقين ويخدم المنطقة مركز تجاري أطلق عليه «جمعية الضاحية (مكي عزيز والموسى- ١٣٨:١٩٨١)،بينما كان غير الكويتيين يقيمون كما سبقت الإشارة في الأحياء القديمة والمتروكة والشقق السكنية، أو في أجزاء من بيت شرقي ويخدم مناطقهم محلات يديرها آسيويون تتخلل مناطقهم السكنية.

ومن أمثلة الفصل السكني في الكويت ما لوحظ من زيادة السكان من العرب في مناطق حولي والسالمية، بينما يزيد الآسيويون من الهند وباكستان بخاصة في منطقة جليب الشيوخ والفروانية يضاف إلى ذلك أن هناك في دولة الإمارات أحياء كاملة تقتصر على الآسيويين.

تحول مناطق السكن التقليدي في مدن الخليج إلى مناطق عشوائية وآثاره:

سبقت الإشارة إلى نمط العمران التقليدي في السكن والذي كان يفي بمطالب انسان الخليج، ويتفق وأبعاد البيئة المتميزة، وواكب ذلك العمران التقليدي أمثلة مشابهة عديدة في أنحاء العالم «محمد مدحت جابر- ١٩٨٧:٥-٧).

ومرجع أهمية العمران التقليدي الخليجي سواء الحضري أو الريفي، أنه اعتمد على مواد بناء محلية كالطين واللبن وجلبة المواطنون من قيعان الأودية، فضلا عن الصخور من البر والبحر، وشيدت بعض القبائل مساكنها من المسخور فقط وهي المتاحة في مناطق سكناهم كما هو الحال في قبائل الحبوس والشحوح، وكانت الأحجار المرجانية شائعة الاستخدام في المحلات الساحلية وذلك لقدرتها على العزل الحراري وهي تفضل المواد الحديثة التي ليس لها تلك الخاصية بل على العكس تزيد من استهلاك الطاقة.

وعرف السكان القدامى أيضا الجص والنورة والصاروج لشئون التكسية والبناء. ولما كانت بيئة الخليج نادرة في أخشاب البناء اتجهوا إلى النخيل المتاح بكثرة فأبدعوا في ادخاله كعنصر هام من عناصر البناء التقليدي في البادية والريف والحضر ولازالت عناصر هذا العمران التقليدي ماثلة في إحياء مدن الإمارات كما هو الحال في مناطق البستكية والشندغة والخان في دبي والشارقة.

ومن مميزات العمران التقليدي الخليجي ما يلي:

١- التعبير العضوي لعمارة المسكن دون خطة صارمة لإتاحة التوسع.

٢- الاتجاه إلى الأفقية سواء على مستوى المسكن أو جملة المساكن (الفريج).

٣- التركيز في الداخل للتوفيق بين كرم الضيافة العربية والحفاظ على الخصوصية.

٤- الاستجابة لتأثير المناخ في صورة جدران سميكة مبنية من مواد طبيعية محلية عازلة.

٥- الاتجاه إلى التجريد وعدم الاهتمام بالتكسية الداخلية على عكس الداخل.

٦- الاستجابة لضرورات الأمن والحماية والمؤثرات الاجتماعية.

٧- التأثر في حدود بالمؤثرات الأجنبية بالقدر الذي يلبي حاجة المسكن التقليدي وحاجات سكانه.

ولعل أشهر مفردات ذلك العمران التقليدي الخليجي هو عنصر البارجيل أو برج الهواء الذي يقوم بتهوية المنزل بطريقة طبيعية غير مكلفة (محمد مدحت جابر- ١٩٨٧: ٨٩-٩٥) وبمقدم العمالة الأجنبية، ونظرا للآليات المستجدة في السكن، فقد جرت عملية إزاحة للسكان المواطنين وحل محلهم أفراد العمالة المجلوبة من الخارج ولاسيما من قارة آسيا، بتأثير العامل الاقتصادي، فدمر ذلك العمران التاريخي تدميراً وأدخلت على خطته الطبيعية، ومواده المحلية عناصر شتى، وزرعت به الأجهزة الحديثة كأجهزة تكييف الهواء، وعلقت به اللافتات التجارية، والكهربائية مما شوه وجه ذلك التراث الحضاري.

يضاف إلى ما سبق ذكره هدم وتعديل بعض مكونات المسكن التقليدي واستخدام مواد لم تكن من عناصره في السابق كالحديد المسلح والأسمنت والبلاستيك والمواد الصناعية مما حوله إلى نشاز رويداً رويدا (وخاصة في الأجزاء القديمة من المدينة الخليجية.

وثمة ملمح هام في هذا السياق، وهو أن تخريب ذلك العمران ليس ماديا فقط، إنما يتبعه بالضرورة تخريب اجتماعي بالنظر إلى تنافر الأعراق التي تقطن هذه المساكن التقليدية وما يفرزه ذلك من صراعات ومشاحنات، واختلاف في السلوك الراجع إلى الخلفية الحضارية Cultural background التي حملها كل وافد معه من موطنه، وهكذا تجسدت هذه الظروف المادية والاجتماعية المتردية في صورة مكانية على صفحة المدينة الخليجية، حلت رويدا رويدا محل «الفريج» وهو منطقة الجيرة التقليدية التي كانت تمثل وحده سكنية وسكانية مواطنة يسودها التناغم وحسن الجوار والتجانس قبل دفقة الهجرة الوافدة التي تعد نقيضا واضحا للصورة السابقة، بعد أن عملت على نشأة المناطق العشوائية في المدينة الخليجية كمناطق الصنادق والعشيش والكرتون ومدن الصفيح Shanty towns في المدن الخليجية الكبرى وعند أطرافها (محمد مدحت جابر- ١٩٨٧: ١١٥-١٢٠). ويلاحظ أن مناطق العشيش وإن عرفت في الماضي في منطقة الخليج إلا أنها كانت في معظمها في المناطق الريفية، ولكن العمالة الوافدة أوجدت «عشيشا» من نوع مختلف في المدن مما قضى على مجتمع متكامل متعاون يعرف بعضه البعض كالفريج القديم (عمر الخطيب ١٩٨٤: ١٥٠-١٥٥)

ولعل في بعض القلاع والحصون التي لاتزال تصارع البقاء في مدن الخليج

إشارة إلى العمران التقليدي الذي خربه التدمير، ولاتزال بعض هذه القلاع ماثلة داخل بعض المدن تحاصره البنايات الحديثة من كل جانب، معلنة أن الغلبة هي للعمران الحديث الآن، وبدافع العامل الاقتصادي، ولو لم يتفق وظروف البيئة في منطقة الخليج.

(٢) مشكلة الجريمة وهجرة العمالة في المدينة الخليجية

الجريمة ظاهرة عالمية، لايخلو منها مجتمع بشري، وقبل مرحلة البترول كانت منطقة الخليج تعد من المناطق المتميزه بانخفاض معدلات الجريمة بأنواعها، سادتها النزاعات القبلية والمخالفات التي يعرفها المجتمع البدوي فقط.

وبمجيء الهجرة الوافدة، تغير نمط الجريمة، وعرفت المنطقة أنواعا من الجرائم كانت غير معروفه أو محدودة، والتحليل التالي يرصد نمط الجريمة المتغير في المدينة الخليجية والآليات التي كانت وراءه من وجهة نظر جغرافية.

والحديث عن الجريمة في «مدن» الخليج مع ما في ذلك من تعميم هو حديث صادق من منطلق السمات المادية والبشرية المشتركة بينها سواء في مرحلة ما قبل البترول أو بعدها، فهي نمط متكرر أفادت كلها من الطفرة الاقتصادية البترولية، كذلك تشترك كلها الآن في كونها مدن «كوزموبوليتية» متعددة الأعراق، وكلها تمر بمرحلة انتقال من التمسك بالقديم والأخذ بالجديد، وكلها يرتفع بها معدل الذكورة، وكل أو معظم دول الخليج تتميز بالهيمنة الحضرية في الدولة ككل، وكل ما سبق ذكره عوامل تساعد على القول بوجود فرص قوية للنشاط الاجرامي وسنحاول تحليل ذلك في صورة مكانية.

وفي دراسة سابقة للباحث (محمد مدحت جابر: ١٩٨٧«أ») قدم عدة فروض عن الجريمة في مدن الخليج محاولا اختبارها.

١- نمت جريمة المدينة الخليجية مع نمو انتاج النفط وتعاظم عوائده.

٢- معدلات جرائم المواطنين هي أقل منها لدى الوافدين.

٣- تزايد معدلات الجريمة مع تزايد درجة الحضرية، ومع زيادة حجم المدينة.

٤- تزايد معدلات الجريمة في وبالقرب من منطقة القلب التجاري C.B.D .

٥- تزايد الجرائم المنتمية لأعراق معينة مع تزايد هذه الأعراق بالمدينة.

٦- نمط الجريمة في المدينة الخليجية مختلف عن سواها بمعنى أنه فريد Unique .

وقد اتبع الباحث عدة مناهج ومداخل Approaches وصفية وتحليلية واعتمد على نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها في بعض مدن دولة الإمارات وقبل الخوض في موضوع الجريمة الخليجية نشير إلى أن القليل الذي تناولها كان من وجهة نظر اجتماعية بحته، كما أنه اعتمد على الأرقام المطلقة وليس على المعدلات.

وتبين للباحث أن نوعية الجرائم وترتيبها تختلف من دولة ومن مدينة خليجية إلى أخرى. ويجب ملاحظة أن التباين يرجع جزئيا إلى اختلاف تصنيف الجرائم وتعريفها. وبالنسبة لدولة الإمارات تأتي السرقات بأنواعها في المقدمة يليها مخالفة قوانين الهجرة، والاجتماع غير المشروع والشغب، والإخلال بالآداب العامة والتعدي على الترتيب، بينما تأتي جرائم القتل في المرتبة الثالثة عشرة، وفي مدن البحرين يأتي السكر في المقدمة، ومخالفة قوانين الهجرة والاعتداء والسرقة والمخدرات على الترتيب، ويأتي القتل في المرتبه العاشرة.

وفي السعودية، تأتي جريمة الاعتداء على الأموال في المرتبة الأولى ثم الجرائم الخلقية، والقتل والاحتيال والتزوير ثم جرائم متنوعة. مع ملاحظة ضيق مدى تصنيف جرائم السعودية.

وفي دولة الكويت تأتي جرائم الاعتداء في المقدمة، ثم السرقة فالسكر والنصب والتزوير والجرائم الخلقية.

وهكذا نجد أن معظم الجرائم ذات صفة اقتصادية في المدينة الخليجية لارتباطها بتيار الهجرة المتدفق والمتنافر عرقيا، المشبع بعلامات التطلع والكسب والصراع، (محمد مدحت جابر- ١٩٨٧«أ»، ١٥-٣٢).

الابعاد الديموجرافية والاجتماعية لجريمة المدينة الخليجية:

يعتقد الكثيرون أن الهجرة الوافدة وخصائصها هي من أهم أسباب تزايد معدلات الجريمة في منطقة الخليج. وتشير الدلائل إلى قدم الأجانب في المنطقة، ويرى البعض أن نصف سكان إمارة دبي كانوا من الوافدين في بداية هذا القرن وقبل عصر البترول نظرا لمركزها التجاري الهام (نادر فرجاني- ١٩٨٣: ١٤١) وزاد الوافدون كثيرا في العقد الثمانيني، إذ تشير الأرقام إلى أن معدل نمو السكان وصل إلى ١٥٪ سنويا كما كان الحال في دولة الإمارات

وأدى ذلك الوضع إلى انخفاض نسبة المواطنين من ٦٠٪ سنة ١٩٦٨ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٢٨,١٪ سنة ١٩٨٠، وتزداد نسبة الوافدين وتقل نسبة المواطنين كلما كانت الإمارة هامة اقتصاديا وتتمتع بسوق واسعة للعمل، فنسبة المواطنين في إمارة أبو ظبي سنة ١٩٨٠ كانت٢٠,٣ وفي دبي ٢٢,٧٪ والشارقة ٣٨,٢٪ ورأس الخيمة ٥٣,٥٪ وفي الفجيرة ٥٧,١٪ وفي أم القوين ٤٨٪ وفي عجمان ٣٧,١٪ (نادر فرحاني ١٩٨٣: ١٤٣) وتشير تحليلات الجريمة في الإمارات إلى أن معظم المتورطين في الجرائم الخطيرة هم من الوافدين، بينما معظم جرائم الأحداث تنسب إلى المواطنين ٩٤٪ في إحدى العينات البحثية. (عبيد طويرش- ١٩٨٥: ٩٥).

ومما يثبت إسهام الوافدين في الجريمة بأكثر من نسبتهم في تركيب السكان أنه كان في الكويت في نهاية السبعينات ٤٧,٥٪ من السكان كويتيون بينما نسبتهم بين مرتكبي الجريمة ٢١,١١٪ بينما كانت نسبة الإيرانيين ٤,١٪ ونسبتهم بين مرتكبي الجرائم ١٦,٢٩٪ والباكستانيون ٢,٣٪، ٣,٨٨٪ على التوالي وأشار

مسئول كويتي إلى نسبة الكويتيين في مجموع السكان سنة ١٩٨٠ هو ٤١,٥٪ بينما نسبة الكويتيين في قوة العمل ٢٢,٤٪، وأفاد مسئول آخر أنه في نفس التاريخ كان ٧٤٪ من مرتكبي الجرائم هم من غير الكويتيين، فضلا عن ظهور جرائم لم تكن معروفه (السالم وظاهر: ١٩٨٥-٣١٢)

والارتباط بين الجريمة والهجرة وجنسيات الوافدين ليس ضروريا، بمعنى أنه ليس كل هجرة تكون مصحوبة بالجانحين، ولكن الملاحظ أن المشاكل المحيطة بالوافد وخاصة بعد أن تتبخر آماله بالثراء، وأن راتبه يختفي لارتفاع معدلات المعيشة والتضخم، وهذا قد يدفع البعض إلى الجريمة أو الانتحار* وتمنع القوانين المحلية اصطحاب الزوج لأسرته إلا إذا كان راتبه عند حد معين، ومن شأن ذلك الإخلال بنسبة الذكورة، كذلك أدى نظام الكفالات إلى ظهور اتجاهات إجرامية وكثرة هروب العمال من كفلائهم أو المقاولون الذين يمتصون رزقهم لسنوات (السالم وظاهر- ١٩٨٥-٣٠٨-٣١٨)

ويرى البعض أن الخصائص الديموجرافية لجنسيات الهجرة الوافدة قد تساعد في تفسير زيادة إسهامهم في جرائم المدن الخليجية.

فإذا بدأنا بالتعليم نجد أن نسبة الأمية بين المهاجرين إلى الكويت لم تنخفض عن ٣٠٪ على مدى عقد من الزمان (١٩٦٥-١٩٧٥) (مكي والموسى- ١٩٨١) وقد أثبت عديد من علماء الإجرام العلاقة الإيجابية بين الأمية والجريمة وعلاقة التعليم بالنشاط الإجرامي (Clinard-Abbott, 1973:181,263) ويلاحظ أن الضغط الاقتصادي قد يكون أقوى من تأثير التعليم والأمية، بل أن المجرم قد يستغل معرفته أحيانا في النشاط الإجرامي- وبعض الجرائم في مدن الخليج خسائرها بملايين الدولارات وهذه يرتكبها إناس متعلمون تعليما جيدا، ويطلق عليها جرائم أصحاب الياقات البيضاء White collar (Sutherland- cressey, 1974:40-41) crimes ويتفق الباحثون على أن ارتفاع معدل الذكوره هو من أسباب ارتفاع معدلات الجريمة وتقل نسبة إسهام الإناث كثيرا فهي في الكويت (١٩٧٦-١٩٨٠) ٢,٥٪ وبالنسبة للجنح ١٠,٣٪ وهو ما يتفق مع الوضع العالمي، مع زيادة نسبة إسهام الإناث في الدول المتقدمة.

وفي سنة ١٩٨٠ كانت نسبة الإناث المقبوض عليهم ٣,٦٪ مقابل ٩٦,٤ للذكور في الكويت وفي السعودية كانت نسبتهن ٥,٣٪ مقابل ٩٤,٧٪ للذكور. ومعظم هؤلاء هن من الأجنبيات وفي سنة ١٩٧٥ كان المجتمع الإماراتي به أكثر من ٢٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى وفي مجتمع الوافدين حوالي ٤٠٠ لكل ١٠٠ أنثى وأكثر من ذلك في فئة العمر ٢٥-٣٤. وظل الحال كذلك سنة ١٩٨٠ (نادر فرجاني- ١٩٨٣:١٤٦). ولوحظ إنه في منتصف التسعينات كان عدد الذكور الآسيويين في سن العمل بالإمارات يتعدى سبعة أمثال نظرائهم من المواطنين، بينما زاد عدد الذكور الوافدين في سن العمل عن عشرة أمثال الفئة المناظرة لهم من المواطنين.

---

* تكثر حوادث الانتحار وخاصة بين أفراد الجنسية الهندية في مدن الخليج.

ويذكر «طويرش» أنه برغم ارتفاع نسبة الأحداث الذكور بالإمارات إلا أن هناك أيضا أحداث إناث، ولكن طبيعة الإمارات تمنع الإعلان عن حالات جنوح الإناث تلافيا للمشاكل (طويرش- ١٩٨٥:٩٥). وقد لاحظ أيضا أن أسر الأحداث الذكور كبيرة الحجم في معظمها متوسط من ٨-١١ فرداً، ووجد أن ٧٧٪ من الأحداث الذكور لهم اتصال بجنسيات وأعراق أجنبية (طويرش- ١٩٨٥:٩٦).

وتجدر الإشارة إلى جريمة فريدة Unique خاصة بذكور الخليج عامة والإمارات خاصة وهي شم الغراء والمواد البترولية، ويمارسها أحداث في عمر بين ١٠-١٩ سنة وتبين أن مناطق سكناهم هي مناطق متدهورة عشوائية (ناصر ثابت- ١٩٨٤:٨٢-٩٩) وقد أثبت كل من «برانتنجهام وبرانتنجهام» ارتباط الجريمة بالأعمار الشابه وأن حجم الجريمة يعكس بالضرورة التركيب العمري- وهو ما يفيد في استراتيجية مكافحة الجريمة- وبرغم أن النواحي الديموجرافية ليست ملزمة في شرح حدوث الجريمة، إلا أن بعض الباحثين مثل Blumstein- Nagin قد اتجهوا إلى عمل نماذج ديموجرافية للتنبؤ بنمط الجريمة المستقبلي (Branting, P.,- Bran-tinghom,B 1984:146) ولما كان معظم غير المواطنين في مدن الخليج هم من الذكور، فقد لاحظ بعض الباحثين «مهرة القاسمي» علاقة طردية بين زيادة حدوث الجريمة وزيادة نسبة السكان غير المواطنين (مهرة القاسمي- ١٤٠٧هـ:٥٧-٥٩).

ويعول كثيرون على مثل هذه الأبعاد الديموجرافية وربطها بالجريمة، فالباحث فرديناند وجد أن ٣٠٪ من الزيادة في الجرائم الخطيرة Serious crimes في المدن الأمريكية بين ١٩٥٠-١٩٦٥ يمكن أن يعزي إلى تغير في العوامل الديموجرافية بما في ذلك التحضر والتركيب العمري (Harries, K., 1974:44) . وأوضح Harries أن هناك علاقة بين الأقليات وزيادة الجريمة، وفي مدن الخليج نجد أنه في بعض الدول الخليجية يعد الأجانب أغلبية، ولكن إذا نظرنا لهم من خلفية حضارية مختلفة عن غيرها بالضرورة، وعن خلفية مدن الخليج بصفة خاصة فيجب معالجة موضوع الأقليات كأعراق متنافرة بحذر، فبعض الدراسات تظهر نتائج متناقضة لماهو متعارف عليه، ففي دراسة للباحث Macclimntoch أوضح أن المناطق التي يقطنها الأيرلنديون والمهاجرون من جزر الهند الغربية والمهاجرون من جزر الهند الغربية بها جرائم عنف بنسب لاتتفق ونسبتهم في تركيب السكان، ولكن لامبرت Lambert في سنة ١٩٧٠ وجد جرائم أقل من هذا النوع في مناطق سكن المهاجرين من جزر الهند الغربية (Herbert, 1982:57)،وفي دراسة مدينة كاردف (U.K.) ومدينة سياتل وجد علاقة إيجابية بين البطالة والهجرة والتنافر العرقي وبين الجريمة (Herbert, 82:88) . وإذا اعتبرنا كل جنسية أقلية Minority فإننا نجد أنها تتجمع بواسطة أفرادها من نفس العرق غالبا في جزء من المدينة تكون منطقة جيرة Neighbourhood بها تجانس عرقي في المكان ولذا كثيرا ما يكون الجاني والمجني عليه من نفس الجنسية في كثير من مدن الخليج وهذا ما يعرف في جغرافية الجريمة بالعلاقة بين المجرم والمجني عليه offender- victim relationship ومن أمثلة ذلك جرائم القتل والانتقام بين الهنود والباكستان في مدن الخليج وأخبار الجرائم التي تنتشر في الصحف (سالم ساري -١٩٨٣:٦٣-١٠٧)وقد أفرزت هجرة

العمالة جريمة فريدة في الخليج عامة والإمارات العربية خاصة ونعني بها جريمة التسلل عبر أراضي الدول الخليجية دون إذن، ولوحظ أن هناك تطابق لمبدأ الجهد الأقل في الجغرافيا least effort principle وجريمة التسلل؛ إذ أن العدد الأكبر من هؤلاء المتسللين يضبط في الأمارات الأقرب إلى بلد المنشأ Country of origin القادم منها هؤلاء فهم يضبطون في الفجيرة مثلا بنسب أكبر من أبو ظبي (محمد مدحت جابر- ١٩٨٧أ، ١٢٨-١٣٣). ومعظم المتسللين من إيران والهند وباكستان.

وقد ظن البعض أن نمط السكن الجماعي الملحق بالمشروعات الإنشائية والذي يؤوي الذكور الوافدين يقلل من الجريمة والعنف الجماعي كما حدث عندما أضرب العمال الكوريين سنة ١٩٧٧ في جبيل، وإضراب الهنود في منطقة الشعيبة سنة ١٩٧٨، وأوردت الصحف الكويتية مثلا علي ترحيل دولة خليجية ٥٠٠ عامل كوري جنوبي في صيف ١٩٧٩ بعد شجار أصيب فيه ٤٠ فردا ويرى باقر النجار أن العنف هو نتيجة سياسة العزل الاجتماعي الذي خضع له هؤلاء الذكور وتدهور ظروف العمل والإقامة والأجور (باقر النجار- ١٩٨٣: ٩١)*.

ويوضح التحليل السابق ضرورة أخذ هذا البعد الديموجرافي في الاعتبار عند التخطيط للعمالة الوافدة، إذ بينت بيانات الأمم المتحدة أن الهجرة الوافدة تسهم في نمو قوة العمل بأكثر مما يسهم في نمو السكان وذلك بسبب كبر نسبة البالغين من المهاجرين الوافدين (منظمة العمل الدولية- ١٩٧٨: ٤٩).

ويرى بعض الجغرافيين عدم المغالاة في الربط بين الثقافة الفرعية Sub culture التي يحملها هؤلاء الوافدون والجريمة وغيرها من الأمراض الاجتماعية، لأن ذلك يعد في حكم الحتم المادي physical determinism الذي نادى به الأيكولوجيين (Ley, 1983:351) . ولكن علينا أيضا ألا نهون من شأن البعد الثقافي للجنسيات الوافدة، ففي دراسة للباحث عن جريمة القتل في مصر، وجد أن القيم الثقافية ربما كانت أقوى بكثير وتصلح لتفسير الاختلافات الإقليمية في مصر في معدلات القتل، وهذا في بلد واحد فما بالنا بمدن الخليج التي يفد إليها عشرات الجنسيات تنتمي لعشرات الثقافات المتنافرة (Gaber, M.M., 1982 : 6).

وهكذا يبرز التنافر العرقي الناتج عن الهجرة الدولية في المدن الخليجية وما يحيط به من إبعاد ديموجرافية كمؤثر رئيسي في الجريمة في مدن الخليج العربي.

الأبعاد المكانية وعلاقتها بالجريمة في مدن الخليج :

يرجع الاهتمام بعلاقة الأبعاد المكانية بالنشاط الإجرامي في المدن والتركيز على التحليل الإيكولوجي إلى فترة العشرينات من هذا القرن، حين أرسى دعائم هذا الاتجاه Shaw وماكاي Mckay وذلك حين قدما دراستهما الرائدة عن مدينة شيكاغو والجنوح فيها. وقاما بتحليل المادة المتاحة عن الجانحين فيها في إطار مكاني Spatial Framework وتتابعت الدراسات بعدها وأعطت نتائج تتسق

* عاصر الباحث شيئاً من هذا العنف والخروج عن النظام في مدينة العين في عام ١٩٩٢ ، حين تظاهر آلاف الوافدين من المسلمين احتجاجاً على هدم مسجد للمسلمين في الهند.

والدراسة الرائدة، وجاءت الفروق في USA نتيجة اتساع المدينة وتوسعها وظهور ثنائية dichotomy نتجت في صورة قلب المدينة ونقيضه في الضواحي (Herbert, 1982:74) . ومن الدراسات التي سارت على ذلك النهج، دراسة شميد Schmid عن مدينة سياتل سنة ١٩٦٠ والتي خلص فيها إلى أن مناطق الجريمة الحضرية (السكن للمجرمين ومناطق ارتكاب الجريمة تتميز بدرجة تلاحم اجتماعي ضعيفة وحياة أسرية هشة، أحوال اجتماعية واقتصادية متدنية، تدهور بيئي مادي Physical deterioration، درجة كبيرة لحراك السكان والفوضى الشخصية (schmid, 1980:678) وهكذا أصبح الجغرافيون أكثر اهتماما واندماجا في التحليلات المكانية، إضافة إلى الدراسات السلوكية المفسرة للتحليل المكاني، وبالطبع الاهتمام بالتمثيل الكرتوجرافي، كل ذلك في إطار من الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والسياسية Socio- political وصراع الطبقات والاهتمام بمعطيات المكان المختلفة التي تتيح فرصة الجريمة Crime opportunity في مكان أكثر من غيره والتعرف على منظور أو أكثر يمكن تطبيقه للاستفادة (Herbert, 1982:42-3) وعادة ما يجري الربط في دراسات جغرافية الجريمة بين مناطق بعينها كالمناطق العشوائية- كما سبقت الإشارة لها- وبين الجريمة والمجرمين (Shaw-Mckay, 1969:various pages) . وفي منطقة الخليج تعد المناطق المرشحة أكثر من غيرها لمثل هذا التحليل هي المناطق المعروفه بتركز العمالة الوافدة فيها، تلك المناطق التي تعرف بإسم مناطق المشكلات problem areas وهي تعد مناطق السكن Residence أما مناطق الأهداف الإجرامية Targets فعادة توجد خارجها ولاسيما في حالة الجرائم الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المناطق المأهولة بالعمال الأجانب هي جديدة على المدينة الخليجية، إذ كانت محلات الخليج قبل البترول تنشأ لتلبي حاجة السكان المواطنين، سواء في المعطيات الطبيعية أو البشرية كالموضع الآمن وسهولة الإمداد بالمياه والحماية من الكوارث وسهولة الدفاع عنها وإمكانية اتصالها ببعضها مع تخير معظم المدن لمواقع لصيقة بالخليج (حسن أبوالعينين- محمد مدحت جابر- ٨٧-٣٠-٤٠) أما بعد الطفرة البترولية، فاصبحت أكثر توسعا وأكثر تنافرا بوصول الهجرة العمالية الأجنبية ومن هنا بدأت تظهر ما أسماه علماء الجغرافيا والاجتماع أمراض المدينة Urban pathologies وظهرت الدراسات الجغرافية التي تحلل الظاهرة سواء على مستوى مدن متعددة Inter- urban أو على مستوى أجزاء المدينة الواحدة Intra- urban وهذا ما فعله شو وماكاي كما أسلفنا القول، وما فعله أيضا بارك Park وبورجس عن المدينة سنة ١٩٢٥، وعلاقة الجريمة والنواحي الأيكولوجية والاجتماعية (Carter, H., 1981:335) . ومن الدراسات التي سارت على نهج شو ماكاي دراسة موريس عن المنطقة الإجرامية The criminal area في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، واهتم بعدم المساواة Inequality بين مناطق المدينة في الخدمات وظروف المعيشة وعلاقة ذلك بالجريمة.

وثمة بعد مكاني هام نجد له مثالا في عديد من مدن الخليج، وهو سرعة

التغير المكاني في المدينة الخليجية بحكم تزايد السكان وتخلي المواطنون عن أماكن سكناهم التقليدية، وهجرتهم إلى المناطق المخططة، وإحلال سكان ذوي صفات ديموجرافية مختلفة من الوافدين، وخضوع بعض أجزاء المدينة للتخطيط والإزالة، وإقامة المراكز التجارية ومشروعات الإسكان للمواطنين وغيرهم، كل ذلك أدى إلى تبادل مكاني في الاستخدام وجذب استخدامات معينة لوسط المدينة وطرد أخرى للأطراف، وهو ما يظهر بعض أبعاد قوى الجذب والطرد كما شرحها كولبي Colby سنة ١٩٣٣ (Rugg, D.S., 1979:196-197) وكان لشيوع استخدام السيارة دور هام في هذه الآليات والتي سهلت الانتقال بين السكن والعمل لمسافات طويلة.

وأظهرت بعض الدراسات القليلة عن علاقة الجريمة بالمكان، وفي دولة الإمارات بخاصة أن معظم الأحداث جاءوا من مناطق جغرافية تتميز بالسكن التعددي بمعنى وجود جنسيات مختلطة وعدم الاستقلالية في السكن، وأفاد ٥٢٪ من أفراد العينة أن مناطقهم بها سكان من الهند يعيشون مع المواطنين، وزيادة نسبة المنحرفين من مناطق يقطنها ذوي الدخل المحدود وأفاد ٥٢٪ أنهم يعيشون في «شعبيات» وأن ٦٨٪ من أفراد العينة ليس لهم غرفة خاصة (طويرش- ١٩٨٥:٩٩).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين في المنطقة العربية يشير إلى أن مناطق الجناح في المدينة تقع في وسط المدينة (سامية الساعاتي-١٩٨:١٢٢) وهذا الوصف هو خاص بالمدينة الأمريكية التي تتصف عموما بسوء أحوالها المادية والاجتماعية في وسطها ولذا يهرع ذوي الدخول والمستويات الأفضل إلى الضواحي Suburbs التي تكون أكثر أمنا. ولذا فليس من الضروري أن يكون وسط المدينة العربية عموما والخليجية خصوصا متبعة لذلك النموذج، بل يمكن تقرير أن ذلك هو الاستثناء.

وهكذا تظهر في المدينة أماكن معينة تعد مناسبة لسكن المجرمين، وأماكن أخرى تعد مناسبة لنشاطهم الإجرامي، وأطلق بعض الباحثين على الأولى «مناطق تفريخ المجرمين» وعلى الثانية «مناطق الجذب» (سامية الساعاتي- ١٩٨:١٢٣-١٢٤) والثانية هي التي تعد مناطق الأهداف الإجرامية Targets وبصفة عامة، فمعظم الدراسات التي جرت في العالم أوضحت علاقات إيجابية بين المناطق المسماه بالعشوائية وبين الجريمة ومن ذلك دراسة جرت في كمبالا عاصمة أوغندة (Clinard- Abbott, 1973-141) ولاحظ كلينارد وأبوت أن التعدد العرقي في أوغندا (أكثر من ٢٠ مجموعة قبلية، وأيضا ما يطلق عليه الطوائف caste groups في الهند والأماكن التي تقيم بها في المدينة تعد من المناطق ذات العلاقة الإيجابية بالجريمة للصراع المتعلق بالثقافة الخاصة بكل منها وينتج هذا تباينا في نمط الحياة ينتج عنها صراع (Clinard& Abbot, 1973:111-112) وإذا كان ذلك يحدث في ذات الدولة فما بالنا وعشرات من هذه الطوائف والجنسيات والأعراق والثقافات توجد على أرض المدينة الخليجية ويعيشون معا في صعيد واحد، لذا تعد مناطق سكن الوافدين مناطق منتجة للجريمة ونبدأ الآن في تناول بعض مفردات البعد المكاني في المدينة الخليجية.

٤- الجريمة واستخدام الأرض في المدينة الخليجية crime and urban landuse:

تتعدد الدراسات التي تربط بين اختلاف استخدام الأرض في المدينة وبين معدلات الجريمة بها، وأيضا بينها وبين كثافة السكان في أحيائها وليس مجرد الحجم (Baldwin- Bottoms, 1976:S.P) . والحديث سابق الذكر عن المناطق المتردية Slums أو العشوائية له علاقة بسكن المجرم بمعنى أنه من بين الاستخدامات الحضرية نجد مناطق السكن ومن بين هذه نجد مناطق تتميز بالسكن المتردي وهي مناطق سكن المجرمين في معظم الدراسات، ولاينطبق وصفها المادي على مناطق الأهداف Targets التي عادة ما تكون مناطق استخدام الأرض الاقتصادية والسكنية الأرقى، وعادة ما تكون المسافة بين الأحياء السكنية، وأهداف المجرمين هي رحلة الجريمة والتي يضاعف من مسافتها كون معظم المجرمين من الذكور (Nichols, 1980:160-164) . والجدول التالي يوضح توزيع مناطق سكن المسجونين من الأحداث في سجن مدينة دبي في الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٣.

جدول (٢) التوزيع النسبي لمناطق سكن الاحداث في مدينة دبي

المنطقة	٪ من جملة أحداث دبي	المنطقة	٪	المنطقة	٪
القصيص	٢٢,٨٤	المرور	٦,٢٣	مرشد	٠,٣٥
بور سعيد	١,٠٤	الصفا	٣,٨١	المدام	٠,٣٥
المنامة	٣,١١	الحمرية	٤,٥	الخرانيع	٠,٣٥
الراشدية	٩,٠	العوير	٠,٧٠	النجمة	٠,٣٥
الجميرة	٤,١٥	الجافية	١,٠٤	حمدان	٠,٧٠
الكارتون	٩,٠	الكرامة	١,١٣	فلج المعلا	٠,٣٥
سكة الخيل	٢,٧٧	السطوة	١٩,٣٨	طريق البحارنة	٠,٣٥
الراس	١,٠٤	عور العنز	٢,٤٢	البستكية	٠,٣٥
الرفاعة	٠,٣٥	عيال ناصر	١,٣٨	المرقبات	٠,٣٥
نايف	٠,٣٥	النخيل	٠,٧٠	السبخة	٠,٣٥
				مطرح	٠,٧٠

ويوضح الجدول أن ثلاثة مناطق من مناطق سكن الأحداث تستأثر وحدها بأكثر من ٥١٪ من الأحداث المدانين وهي القصيص والسطوة والراشدية، وأن ١٠ مناطق تسهم بحوالي ٨٥٪ من جملة الأحداث بالمنطقة ضمن ٣٢ قسما، وهكذا فإن استخدام الأرض بعامة واستخدام السكن بحسب مراتبه يمكن أن يفسر لنا نمط الجريمة في المدينة الخليجية، وفي المثال سابق الذكر يلاحظ ضعف إسهام مناطق الأسواق والنشاط الاقتصادي لمنطقة مرشد القديمة وغيرها من أسواق التجارة لأن هذه مناطق نشاط اقتصادي أكثر منها مناطق سكن.

والربط بين الجريمة ومورفولوجية المدينة عامة واستخدام الأرض خاصة قديم التناول في جغرافية الجريمة (Harries, 1980:92-100) Gaber, M.M., 1982A,34-35 وعلاقة خطة المدينة بالجريمة ومن أهم ملامح الارتباط ميل

المواطنين للسكن في مساكن ذات طابق واحد وإلحاق بعض الحظائر بالسكن وكل ذلك يسهل الفعل الاجرامي واختراق السكن كذلك تشتت الرقعة المبنية built-up area على مساحة كبيرة مع وجود فراغات عمرانية بين الأماكن المأهولة وما يقدمه ذلك الوضع المورفولوجي من فرصة الجريمة، وهذا قد حدث عندما تعرضت بعض المساكن في أطراف مدينة العين في صيف ١٩٨٦ للعبث من قبل الأحداث أثناء غياب أصحابها من أساتذة الجامعات الوافدين في العطلات الصيفية، وهنا نجد أن نمط استخدام الأرض في العين قدم تلك الفرصة لقيام الجريمة (محمد مدحت جابر- ١٩٨٧«أ» ٢٧) ومن البديهي أن معظم الجرائم ترتكب في المدن في الإمارات وذلك لارتفاع درجة الحضرية في البلاد وبديهي أيضا أن تقع الجرائم الاقتصادية في المدن التي تحظى بنشاط واستخدام أرض اقتصادي أكثر، وقد لاحظ «المطوع» أن الجرائم الواقعة على المال سنة ١٩٨٤ نصفها قد حدث في إمارة أبو ظبي وبها أكبر مدن الإمارات العاصمة أبو ظبي وأيضا مدينة العين مقر العديد من المنشآت الاقتصادية والشركات والبنوك والمناشط المالية (محمد المطوع- ١٤٠٨هـ:٨) غير إننا نود توجيه النظر إلى عدم الارتكان إلى التفسير الحتمي بمعنى أننا حين نقول أن هناك علاقة بين استخدام الأرض والجريمةفان ذلك لايتم في ظل قانون صارم، لأن هناك ما يعرف بفرصة الجريمة Crime opportunity وقد تتشابه منطقتان حضريتان في استخدام الأرض وتتباينا في الجريمة، والفرق ناتج عما يعرف بفرصته الجريمة التي أشار إليها برنتجهام وبرنتنجهام، وذكرا أن دراسة Mayhew وزملاؤه سنة ٧٦ تدخل في ذلك المجال حيث أشارا إلى أن الجريمة لكي تتم لابد لها من أربعة شروط تكوّن عامل الفرصة، وهذه هي :

أ- توفر الشئ المراد سرقته

ب- توفر عامل الأمن للمجرم

جـ- دور مستوى الإشراف وملاحظة الشئ المراد سرقته

د- ومدى الإغراء بارتكاب الجريمة

(Brantingham P., & Brantingham , B., 1984:155)

ب- الجريمة وحجم المدينة في المدن الخليجية crime- city size relationship:

يتحدث الجغرافيون في جغرافية الجريمة عادة عن العلاقة بين معدل الجريمة crime rate وحجم المدينة city size ووجد عموما أن المعدلات تنخفض بصغر حجم المدينة حتى تتساوى مع المناطق الريفية (Harries, K., 1974:41) كذلك يرى «لى» أنهرغم عدم ثبوت ارتباط ذو دلالة بين حجم المدينة أو معدل نموها وبين أي مؤشرات الأمراض الاجتماعية Sacial pathology بما في ذلك الجريمة إلا أن كثيرا من المدن الأمريكية الكبيرة نجد بها معدل قتل قدره ٣أضعافه في المناطق الريفية، و٦أضعافه في المدن الأصغر، و٥مرات معدل جرائم الملكية و١٠ مرات معدل الجرائم العنيفة وتقريبا ٥٠ضعف معدل جرائم السرقة الخطرة (Ley, 1983:347) وفي دراسة لهاينز Haynes أثبت أنه مع زيادة حجم المدينة كانت فرصة ارتكاب مزيد

من الجرائم لكل مجموعة سكانية فرصة كبيرة (Gaber, M.M., 1982B:14) وأوضح برنتجهام وبرنتجهام أنه ليس هناك بالضرورة ارتباط بين الحجم والجريمة ولكن ذلك يختلف باختلاف نوع الجريمة، ففي سنة ١٩٧٩ كانت منطقة نيويورك الحضرية الأولى في جملة السكان، والأولى في معدل جريمة السرقة للبنوك، والثانية عشرة في القتل، والسادسة والعشرون في السطو المسلح الليلي Brantingham & Brantingham 1984:280-6) وتفسير ذلك أن (كل) جريمة ترتبط بمجموعة ظروف تختلف عنها في جريمة أخرى فالقتل يرتبط بوجود أقليات، وبالفقر، البطالة، ونقص التعليم، والسرقة المسلحة ترتبط بالمدن الكبيرة، المزدحمة المعتمدة على النقل العام، وبها نسبة مرتفعة من حركة المشاة، أما السطو الليلي والنشل فنسبته مرتفعة في المدن ذات السكان النامين والتي بها حركة نمو للضواحي Barantingham-Brantingham, 1984:96) ومدن الخليج ليست استثناء من هذه الأبعاد الخاصة بعلاقة حجم المدينة بمعدل الجريمة وفي دراسة للباحث عن جريمة المدينة الخليجية (١٩٨٧) وجد أن هذه العلاقة صادقة- بصفة عامة- والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (٣) معدل الجريمة العامة في مدن الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٤ / ١٩٨٥وحجم السكان*

المدينة (الإمارة)	عدد السكان	جملة الجرائم	معدل الجريمة/ ١٠٠,٠٠٠
أبوظبي	٦٧٠١٢٥	٩٥٩٣	١٤٣٢
دبي	٤١٩١٠٤	٤٧٤٥	١١٣٢
الشارقة	٢٦٨٧٢٣	٢٥٧١	٩٥٩
عجمان	٦٤٣١٨	٣٠٢	٤٧٢
أم القوين	٢٩٢٩٩	٣٨٣	١٣٢١
رأس الخيمة	١١٦٤٧٠	١٦١٦	١٣٩٣
الفجيرة	٥٤٤٢٥	٣٢٨	٦٠٧
الجملة	١٦٢٢٤٦٤	١٩٥٣٨	١٣٠٥

ويوضح الجدول بصفة عامة صدق هذه العلاقة سيما ومدن الإمارات الكبرى أبو ظبي ودبي هما اللتان تتركز بهما الأنشطة الاقتصادية والثقل السكاني الأكبر، ليس هذا فقط ولكن بهما تلحظ التنافر بصورة كبيرة وتعدد الأماكن المتردية التي يسكنها الوافدون حيث تسود العشوائية والبناء المخالف Sguatter تلك المناطق التي وصفها Turner باسم Autonomous urban settlements أو مناطق مستقلة عن بقية المدينة وتسودها الخصائص التي سبق ذكرها في مكان أخر من هذه الدراسة. (Bourne, 1981:240-241) وقد أظهر معامل ارتباط «بيرسون» الذي يوضح العلاقة بين جملة السكان في المدينة (الإمارة) وبين جملة الجرائم أن الارتباط هو ارتباط متوسط بعد حساب ذلك الارتباط بالحاسب الآلي، إذ بلغ معامل الارتباط ٠,٤٧.

* الجدول من حساب الباحث عن البيانات الأولية المذاعة عن تعداد السكان العام ١٩٨٥ والمعدلات من حسابه عن الأرقام الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٤ التي تصدرها وزارة الداخلية – وقد اعتبر معدل الإمارة هو معدل المدينة لارتفاع درجة الحضرية .

وجدير بالذكر أن العالم Wirth قدم نموذجا يوضح عواقب التحضر وقال أن حجم المدينة الكبيرة يزيد من التفاعل وينشر الاعتماد والتبادل والكثافة العالية للمدن تؤدي إلى تقسيم المدينة لمناطق فرعية Sub areas مع وجود البعض الذي لاينتمي لأي منها ويؤدي ذلك إلى التنافر Heterogeneity مما يزيد من الجريمة، ويعتمد نموذج ورث في جزئه الاجتماعي على أميل دور كايم، وفي جزئه النفسي علي سميل Simmel . (Brantingham- Brantingham, 1984:154-149)

ولاشك أن نموذج ورث ينطبق جزء منه على مدينة الخليج التي يسودها التنافر وعدم انتماء أغلب وافديها إلى أي جزء منها. وارتفاع نسبة الحراك والصراع بين الجنسيات المتباينة، وعلى ذلك يمكن القول أن المناطق المتردية الأهلة بالوافدين هي مناطق الجريمة الخاصة بالكبار، بينما المناطق الشعبية والمختلطة الأهلة بالمواطنين هي مناطق الجريمة الخاصة بالصغار والأحداث، وخاصة وقد لوحظ أن معظم جرائم الأحداث في الخليج هي في مدنه الرئيسية وهي جريمة تكون في القام الأول (خلف أحمد خلف:١٩٨٤-٣٩-٨٥) وفي دراسة ميدانية للباحث عن الجريمة في مدن الخليج، وجد أنه بزيادة حجم المدينة تزداد المسافة التي يقطعها المجرم، كما يزداد نسبة إسهام المجرمين من خارج مناطق سكنهم، وأثبتت الدراسة أن ٧٢٪ من الجرائم في عجمان كانت من قبل الوافدين، ويلقي ذلك بظلاله على بعد الحراك المستمر Mobility لهؤلاء الوافدين.

جـ- الرحلة إلى الجريمة في المدن الخليجية The Journey to crime

من أهم ما يتعلق بظاهرة الجريمة جغرافيا ومكانيا هو ما يعرف بالرحلة إلى الجريمة، وقد اشتق التعبير من المصطلح الناظر في جغرافية المدن «الرحلة إلى العمل» (Harries, 1980:85) ، ويعني المسافة بين سكن الجاني والمكان الذي ارتكب فيه جريمته، ويرتبط بالتعبير أبعاد جغرافية ومورفولوجية خاصة بكل مدينة على حده ولاسيما الحجم، وأيضا بعوامل ديموجرافية وأيكولوجية مختلفة (محمد مدحت جابر- ١٩٨٢:٢) وقد سبق للباحث إجراء دراسة عن هذا الموضوع في مصر أظهرت أن جرائم الأحداث أقصر من جرائم الكبار في قسم الخليفة بالقاهرة كانت ٥٢٪ من جرائم الأحداث هي في نفس القسم وكذا الحال في أقسام روض الفرج وحدائق القبة ٥٨٪، ٤٨٪ على التوالي (محمد مدحت جابر- ١٩٨٢:١-١٧).

كذلك أجرى الباحث دراسة مماثلة عن جريمة مدن الخليج وخاصة في مدينة عجمان لمتوسطات أرقام الجريمة على مدى ست سنوات، فوجد أن ١٣,٣٥٪ من الجرائم ارتكبت في نفس منطقة المجرم، ١٧,٥٪ في غير هذه الأماكن ١٨,٣٢٪ من مجرمين خارج المدينة والإمارة، وأقل من ١٪ من مجرمين خارج الدولة وتوضح هذه الأرقام ضآلة الإسهام الإجرامي من خارج منطقة المجرم وخارج المدينة وخارج الدولة لصغر عجمان النسبي عن المدن الأكبر مثل أبو ظبي ودبي(محمد مدحت جابر- ١٩٨٧:٨٨-٩٥). ويوضح ذلك شكل (٢)، يوضح رحلة الجريمة في مدينة عجمان .

وثمة ملاحظة يجب ذكرها عند الحديث عن ديناميات الجريمة والرحلة إلي الجريمة وهي أن اختلاف مورفولوجية المدينة الغربية عن العربية عامة والخليجية

خاصة يجعل معطيات وتحليلات المدينة الغربية ليست صحيحة بالضرورة على المدينة الخليجية، فأسوأ مناطق المدن الغربية وسطها ولذا فهي طاردة للسكان ذوي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والعالية نحو الضواحي وهذا يزيد من الرحلة إلى الجريمة بها بينما نجد أن بعض مناطق الأطراف في المدن الخليجية نمت كمناطق عشوائية Slums . وفي دراسة عن القاهرة أوضحت إحدى الدراسات أن المهاجرين يفدون أحيانا إلى مناطق لصيقة بوسط القاهرة ومن هذه المناطق تخرج رحلات الجريمة إلي المنطقة التجارية وعلي ذلك فالرحلة تتم بين مناطق منتجة للجريمة crime prone environment . ومنطقة C.B.D أو المنطقة التجارية المركزية (ABU-lughod, 1962,28) . وقد أثبتت دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن ٩٦٪ من المهاجرين المتورطين في الجريمة اكتسبوا خبراتهم الإجرامية في المناطق التي وفدوا إليها في القاهرة (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- ١٩٦٨: ٢٧٥) ومن هذه المناطق التي حل بها المهاجرين تبدأ رحلات الجريمة نحو أماكن الأهداف الجاذبة بالمدينة.

وقد أبان العديد من العلماء أن الرحلة إلى الجريمة لاتتعلق بجانب واحد إنما بعدة جوانب وتختلف في ذلك بحسب نوع الجريمة Type of crime . ويلاحظ أنه مما يزيد من طول رحلات الجريمةبدولة الإمارات وجود ٧ إمارات، كذلك كثرة حراك السكان الوافدين، وشيوع هروبهم من الكفلاء، وشيوع جريمة التسلل عبر المنافذ البحرية وكل ذلك يزيد من رحلات الجريمة.

ويجدر الذكر أن الرحلة إلى الجريمة ترتبط ببعض النظريات والأسس التي ثبتت منذ وقت طويل في أدبيات الجغرافية البشرية ومن ذلك قلة حدوث الظاهرة بطول المسافة Distance decay theory ، ومن ذلك دراسة نيكولز وكابوني الكلاسيكيه عن الجريمة في مدينة ميامي إذ وجدا أن ٣٣٪ في كل رحلات السرقة المسلحة Robberies للجريمة تتم في حدود ميل واحد من سكن الجاني بمعنى وجود نزعة مكانية قوية تجعل الجاني يختار الرحلة الأقصر Strong spatial Bias ، وأكثر من ٥٠٪ من الرحلات في حدود ميلين، ولذا استنتج الجغرافيون تناقص الجرائم بالبعد عن سكن الجاني وأن هذا الانحدار Gradient في عدد الجرائم يتفق وتحليلات نظرية Distance decay .

(Brantingham & Brantingham, 1984:237)

ويتفق ذلك تماما مع دراسة الباحث سالفة الذكر عن مدينة عجمان، والتي اتضح أن معظم جرائمها تتم في نطاق المنطقة التي يقطن بها الجاني (شكل (٢) يوضح رحلة الجريمة بالنسبة لبعض الجرائم التي تمكن الباحث من التحقق منها من موقع سكن الجاني والمكان الذي ارتكب به الجريمة ويوضح الشكل أن معظمها قريبة من سكن الجاني) وفي مدن الخليج نجد أن رحلة جريمة الأحداث هي أقصر مسافة، وسبب ذلك أن الخريطة العقلية للحدث Mental Map محدودة وذلك ما أثبته نيكولز (Nichols, 1980:156:66) ولاشك أن معظم معرفة الأحداث بالبيئة الخاصة بهم مرتبطة بالقرب منها، ومعظمهم من مناطق متدنية سبق شرحها

(Sutherland& cresy, 1974:204) . وتبدي جريمة المخدرات بعدا مختلفا في هذا السياق، إذ أن مدن الخليج أصبحت مناطق جذب لهذه التجارة الخطرة بتزايد التعامل مع المخدرات في المنطقة، ولكونها أيضا منطقة عبور Transit من مناطق الانتاج القريبة من الخليج كمنطقة المثلث الذهبي (بورما- تايلاند-لاوس) وإيران وأفغانستان والهند، ولما كانت معظم مدن الخليج هي موانئ فإن معظم المضبوط يضبط بها، وتكون رحلة الجريمة طويلة من بلاد الانتاج إلى مدن الخليج وبالإضافة إلى ذلك تطول الرحلة للمخدرات كذلك في حالة جلبها من بعض الدول العربية (لبنان) ومن دول في الشرق الأوسط (تركيا) وذلك في مخابئ داخل «برادات» المواد الغذائية والخضر والفاكهة. أيضا أدت السياحة الخليجية في دول أسيوية إلى نمو جريمة المخدرات وطول رحلتها ولاسيما إلى تايلاند،وعديد من رحلات المخدرات تكون بواسطة وافدين يدخلون مدن الخليج بطريق غير شرعي والشكل (٣) يوضح منافذ معتادة للتسلل بواسطة الوافدين القادمين من دولهم القريبة من الخليج وحتى إذا كان هؤلاء غير حاملين للمخدرات فتعد رحلتهم من بلادهم إلى مدن الخليج «رحلة جريمة» لأنهم يدخلون متسللين (محمد مدحت جابر- ١٩٨٧«أ»:١٣٣).

تكلفة الجريمة The cost of crime :

تهتم جغرافية الجريمة بما يعرف بتكلفة الجريمة، وقد ظهرت مثل هذه الدراسات خاصة لدى الجغرافيين الأمريكيين الذين حولوا وقدروا كل جريمة ماديا، إضافة إلى ذلك ربط البعض الآخر الجريمة بنواح اقتصادية صرفه مثل الدورات المتدنية للاقتصاد وانحطاطه وبالحروب والكساد والمجاعات وقد جاءت نتائج تلك الدراسات متباينة بحسب البيئة والظروف التي أجريت في ظلها، والعلاقة بين الجريمة والأبعاد الاقتصادية معقدة نوعا ما وإن كانت الدراسات الجغرافية للجريمة على المستوى الدولي والإقليمي والحضري توضح ارتباطاً قوياً بين معدلات الجريمة العالية واللامساواة في الدخل (Brantingham- Brantingham, inequality 1984:1491) وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة الجريمة في المدينة الخليجية يقع عبئها أساسا على القطاع الخاص المستورد الأول للعمالة الأجنبية وهو القطاع الاقتصادي الأكثر شيوعا ولذا جلب العمالة الأسيوية التي تقبل أجورا أقل وتعمل في ظروف أصعب من العمالة العربية، ولذا كان اندماجها في النشاط الإجرامي أكثر (نادر فرحاني- ١٩٨٣: ١٥٦-١٥٧) ونتج عن تدفق هؤلاء في العقد السبعيني وبداية الثمانيني تواجدهم بشكل أكثر من حاجة العمل إليهم وفي دراسة سابقة للباحث، وجد أنه من الصعب حساب تكلفة الجريمة في مصر بطريقة علمية سليمة وهي أكثر تجانسا في سكانها من دول الخليج المتنافرة عرقيا، كذلك يرى البعض أنه في مدن الخليج ترتكب جرائم لايسهل حسابها بالمعيار الاقتصادي المعتاد لاسيما تلك التي تقع على العادات والتقاليد والأعراف المحلية، وعلى اللغة العربية وتربية الأطفال مع شيوع المربيات الأجنبيات وكلها يمكن اعتبارها في عداد الجرائم غير المرئية أو كما يسميها البعض جرائم بلا ضحايا Victimless crimes والمقصود بالضحايا هنا هم الضحايا المرئيين عادة والذين نحس بوقع الجريمة عليهم مباشرة.

ومرجع الصعوبة أيضا يتعلق بالتباين الكبير بين أنواع الجرائم فجريمة سرقة لبضعة عشرات من الدراهم أو الريالات في مدن الخليج هي جريمة، وجريمة ترويج المخدرات بالملايين هي أيضا جريمة واحدة، وفي إحدى الحالات ضبطت جريمة تهريب المخدرات في رسالة للأرز «البسمتي» الباكستاني الشائع في الخليج وكانت تزن طنا واحدا قيمتها ٨مليون درهم إماراتي، وفي حالة أخرى ضبط نصف طن مخدرات في سيارة فواكه قادمة من لبنان قيمتها ١٥مليون درهم. ويعد خبر هروب المسئولين في البنوك والشركات والمؤسسات الاقتصادية خبرا متكرراً في وسائل الاعلام المقروءة في مدن الخليج، بعد تحويل المبالغ التي أؤتمنوا عليها إلى حساباتهم في الخارج.

وفي نهاية العرض الخاص بتكلفة الجريمة في مدن الخليج نشير إلى أنه يمكن تقسيمها إلى تكلفة مباشرة Direct cost وتكلفة غير مباشرة Indirect cost والأولى هي ما يمكن حساب الخسارة الناجمة عن الجريمة فيها كالسرقة والاختلاس وما إلى ذلك، أما الثانية فتتصل بالجرائم التي لايسهل تقييمها كالقتل والهروب من الكفلاء والاعتداء على الأشخاص والأعراض وما إلى ذلك، إضافة إلى الجرائم التي سبقت الإشارة إليها والتي تقع على العادات والتقاليد ولانفطن إلى أثارها في حينها.

استراتيجية التصدي للجريمة في مدن الخليج crime prevention :

من العرض السابق وضح أن جريمة مدن الخليج العربية هي جريمة فريدة unique وسبب ذلك في المقام الأول هو استهداف هذه المدن في معظمها إن لم يكن كلها لتيار دافق من العمالة الأجنبية غير من النسيج الاجتماعي لها، وأدخل عليها آليات جديدة لم تعرفها من قبل ويرى الباحث أنه عند التصدي لمقاومتها يجب أن تراعي الملاحظات التالية:

١- يجب أن توحد أسس تعريف وتصنيف الجرائم في دول مجلس التعاون الخليجي والتكامل بينها.

٢- ضرورة اخضاع العمالة الأجنبية الموجودة في مدن الخليج لدراسة علمية موسعة تدرس علاقة الجوانب المادية والاجتماعية لها بالجريمة، ومدى إسهام هذه العمالة فيها.

٣- الاهتمام بالتحليل المكاني Spatial والزماني Temporal لمعرفة اتجاه الجريمة في هذه المدن على أن يكون التحليل قائما على المعدلات وليس الأرقام المطلقة، والتعرف على الفترات التي تبرز فيها معدلات عالية Peaks والفترات التي تبرز فيها وموسميتها إن وجدت (Brantingham & Brant-ingham, 1984:94-117) :

٤- ضرورة رصد التغيرات المجتمعية في مدن الخليج الناجمة من وجود ثقل سكاني ذا وضع «كوزموبوليتي» متعدد الأعراق في مجتمع دينامي سريع التغيرات ومن أمثلة ذلك تنامي معدلات جرائم المخدرات مؤخرا.

٥- الاهتمام بالدقة في تسجيل جرائم الأحداث واعطائها الاهمية اللازمة حيث

أبرزت الدراسة أن معظم المتورطين فيها هم من المواطنين وهؤلاء هم عدة المستقبل ولاسيما وهم يعيشون في مجتمع تنصهر فيه الثقافات ويسهل تأثرهم بكل ما يصل إليهم من أفعال يحاكونها ومن أفلام «فيديو» وتأثيرات أجنبية متعددة.

٦- مراعاة تصنيف الجرائم بصورة تفصيلية أكثر لاسيما ما اصطلح على تسمية في احصاءات الجريمة الخليجية تحت اسم جرائم أخرى وقد تكون نسبة هذه مرتفعة .

٧- تبني بحث ظاهرة الجريمة في مدن الخليج باتباع منهج تعددي للظاهرة Multidisciplinary أو بيني interdisciplinary بمعنى أن يشترك المختصون في علوم مختلفة في دراسة جريمة المدينة الخليجية ولا يكون المنظور السائد هو منظور قانوني أو شرطي أو اجتماعي فقط.

٨- تدريب اجهزة الشرطة على استخدام الخرائط، والتركيز على التحليل المكاني لما لذلك من زيادة كفاءة هذه الأجهزة والاهتمام بتسجيل أماكن سكن المجرم ومكان ارتكاب الجريمة.

وفي نهاية تحليلنا لمشكلة الجريمة في مدن الخليج، نشير إلى مدى صحة الفروض التي بدأت بها هذه الدراسة فنجد مايلي :

أ- ثبت صحة الفرض القائل بالعلاقة الارتباطية بين الثروة النفطية وزيادة النشاط الإجرامي .

ب- أثبتت الدراسة صحة الفرض المتعلق بوجود جرائم نوعية خاصة بالوافدين وأخرى بالمواطنين، مع ملاحظة زيادة كبيرة بين المواطنين في جرائم الأحداث.

جـ- وجدت علاقة قوية بين جرائم بعينها، وتواجد أعراق أجنبية معينة.

د- لم يتضح وجود موسمية معينة Seasonality في مدن الخليج إذ أنه وجد أن نسبة جرائم الشهور متقاربة، كذلك كانت نسبة الفصول هي ٢٤,٩٤٪، ٢٤,٥٥٪، ٢٥,٥٢٪ للفصول الأربعة علي التوالي *

كذلك أوضحت الدراسة وجود عوامل جغرافية تؤثر في زيادة معدلات الجريمة في مدن الخليج

١- قرب مدن الخليج من مناطق لها شهرة تقليدية في عالم المخدرات، وطاردة للسكان في ذات الوقت .

٢- التنافر العرقي Racial Heterogeneity في مدن الخليج ودوره في

---

* النسب من دراسة خاصة للباحث عن «الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية» -معهد البحوث والدراسات العربية- سلسلة الدراسات الخاصة العدد ٢٤ ، ١٩٨٧، ص ١١٧.

صراع الثقافات الناجم عن تباين الخلفيات الثقافية.

٣- ارتفاع معدل الذكورة Sex ratio في مدن الخليج بصفة عامة، وهو ما يزيد معدل الجريمة باعتبار أن الجريمة ذكرية عموما في كافة أنحاء العالم A. Male product .

٤- التباين الكبير في مستوى الدخل ونصيب الفرد منه بين دول الخليج والدول المصدرة للعمالة وبين المواطن والوافد داخل مدن الخليج مما يولد التطلع والحقد والذي يكون محفزا للجريمة وهو ما أوجد وزاد معدل جرائم مثل المخدرات والهروب من الكفلاء والتسلل.

(٣) تغير نمط المرض في مدن الخليج بعد وصول هجرة العمالة

يهتم الجغرافيون بالأمراض والرعاية الطبية من منظور مكاني Spatial ويركزون على عمليات جغرافية صرفة مثل عملية الانتشار Diffusion process والتخطيط الصحي من منظور مكاني، ولايهملون التحليل الزمني في رصد الأمراض والأوبئة وصولا إلى التغيير في نمط المرض Disease Pattern والتعرف على أسبابه، لتخطيط الرعاية الصحية، وعرفت منطقة الخليج في الماضي أمراضا تقليدية ومتوطنة ومعدية شاركت فيها معظم البلدان العربية والأخرى، وقد تغير ذلك الوضع بتدفق الهجرة الدولية بظروفها الاجتماعية والاقتصادية المتردية فادى ذلك إلى تغير كبير في نمط الأمراض السائدة في المنطقة ويلاحظ أن كل جنسية وافدة حملت معهاملامح النمط المرضي السائد في دولة المنشأ country of origin وأدى الاحتكاك والاشتراك في السكن والعمل والتفاعل اليومي في مدن الخليج إلى زيادة احتمالات انتقال العدوى وزيادة الاصابة بأمراض كانت قليلة الانتشار أو حتى غير معروفة في مدن الخليج (Gaber, 1988:39) .

ورويدا رويدا أصبح نمط المرض في مدن الخليج لايعكس ظروف البيئة المحيطة بها والخلفية الحضارية المميزة إنما أخذ يعكس أيضا ظروف بيئات جغرافية خارج حدود مدن ومنطقة الخليج، ويعكس أيضا ظروف هذه الأنحاء الحضارية وقد أدى اختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية للبلاد العربية وبخاصة تباين ثروتها البترولية إلى تباين في المستوى الصحي، وتباين فيما يعرف بالانتقال الوبائي The epidemiological transition * منذ سنة ١٩٥٠ فبينما لاتزال معظم البلاد العربية في حيز الحلقة الوسطى للانتقال الوبائي وهي حلقة انحسار الأوبئة نجد بعض دول الخليج كالكويت قد قاربت أن تخرج من هذه الحلقة إلى التي تليها وهي الأمراض الانتكاسية وأمراض من صنع الانسان، ومن جانب أخر توجد بلاد عربية

---

* نظرية الانتقال الوبائي للسكان تهتم بالتغيرات السكانية وأسبابها وآثارها حسب مبادئ علم الوبائيات، وبدراسة تفاعل الأسباب والنتائج بالنسبة للأمراض والوفيات والخصوبة وغيرها من المشاكل الصحية والاجتماعية كأساس لفهمها وتقديم الحلول لها ، وكذلك تعتمد على العلوم الاجتماعية والديموجرافيا - راجع عبد الرحيم عمران - سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية - نيويورك- ١٩٨٨ ، ص ٩٦.

مثل الصومال وجيبوتي وموريتانيا لاتزال في أول حلقة انحسار الأوبئة ويلاحظ أنه ليس السبب في التباين مادي فقط إنما بسبب إنتشار عادات صحية معينة (عمران- ١٩٨٨: ٣٣٦) وباتخاذ بعض معايير طبية وديموجرافية مثل معدل الوفاة الخام، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، وتوقع الحياة عند الميلاد نجد أن البلاد العربية تقع في نطاق ثلاثة فئات أو مستويات صحية هي كما يلي :

أ- **مستوى صحي جيد:** ويشمل دول الكويت وقطر والبحرين والإمارات ولبنان.

ب- **مستوى صحي متوسط:** ويشمل سوريا والأردن والعراق والسعودية ومصر وليبيا ودول المغرب العربي الثلاث.

جـ- **مستوى صحي منخفض :** ويشمل بقية دول العالم العربي.

وبحسب المستويات السابقة نجد أنه توجد ٤ دول خليجية في نطاق المستوى الأول، ودولة واحدة هي السعودية في المستوى الثاني وفي بلاد المستوى الأول وبها معظم المدن والدول موضوع بحثنا نجد أنه بدأت تنتشر أمراض جديدة أخذت تنافس الأمراض المعدية التقليدية كسبب للوفاة كأمراض القلب والسرطان. أما دول المستوى الثاني وبه أكبر دولة خليجية فنجد أن نسبة الأمراض المعدية لازالت سببا رئيسيا للوفاة تليها أمراض الجهاز الدوري والسرطان أما دول المستوى الثالث وهو ليس شائعا بالقدر الكافي في الخليج فلاتزال الأمراض المعدية هي السبب الرئيسي والأول للوفاة بدون منافس (عمران- ١٩٨٨-٢٣٦-٣٣٨) ونتج هذا التغير في نمط المرض لاسيما في الدول الخليجية الغنية من التحول عن العادات الغذائية التقليدية ، ومن ارتفاع الدخول وانعكاس ذلك على السلوك الغذائي وعن وفود عادات غذائية وصحية واجتماعية مع العمال الأجانب زادت من عبء المرض Disease Burden من نوع معين وفي منطقة جغرافية معينة ومثال ذلك مرض السرطان الذي سنتخذه هنا معيارا لتغير نمط المرض في مدن الخليج بمجئ هجرة دولية مكثفة إليها (Gaber, 1992:45) . يضاف إلى ذلك مجموعة أمراض يمكن تسميتها الأمراض الاجتماعية مثل إدمان المخدرات والأمراض التناسلية وجنوح الأحداث والأمراض النفسية المتصلة بالضغوط الاجتماعي (عمران- ١٩٨٨: ٢٤٢) وهذه الأخيرة لاشك أسهمت في زيادة المشاكل الطبية المترتبة عليها في مدن الخليج أكثر من ذي قبل.

وسبب هذا التباين سابق الإشارة إليه في دول الخليج وفي غيرها أن معدلات الوفيات للمهاجرين إختلفت عن المواطنين فكانت في منتصف السبعينات ٣,٥ في الألف للوافدين و ٧,٢ في الألف للكويتيين. (مكي والموسى- ١٩٨١-٥٣)

وواضح أن انخفاض معدل الوفيات للوافدين هو بسبب أن هجرتهم انتقائية

---

* تتصف جنسيات معينة بأمراض معينة مثل سرطان الفم الذي يصيب الهنود والملاريا التي تصيب العمانيين، والدرن الشائع بين الهنود والباكستانيين ، والبلهارسيا بين العراقيين والمصريين.

راجع: (Gaber, M. M., 1988 : 39)

بمعنى أن معظمهم من الشباب في أوسط العمر حيث معدل الوفاة منخفض.

وليس معنى ذلك أن الوافدين بدون مشاكل طبية بل على العكس إذ أن ظروف السكن المتردية سابقة الإشارة إليها في موضوع السكن، أدت إلى انتشار أمراض كالدرن والأمراض الجلدية والمعدية عموما (باقر- ١٩٨٣-٩٠)

ومن الشائع في كل دول الخليج العربية وجود وحدات صحية خاصة بفحص العمالة الوافدة لاكتشاف الأمراض الخطرة لديهم أولا بأول. وفي دراسة عن الحالات الإيجابية لفحص الطفيلات بين العاملين بالأغذية في المحلات العامة حسب الجنسية في منطقة العين الطبية بين ١٩٧٨- ١٩٨٠، وجد أن الهنود والباكستانيين كانوا أكثر الجنسيات إصابة بين أفراد العينة، ووصلت نسبة المصابين الهنود إلى ١٧,٨٠٪، ٨٩,٧٧٪، ٣,٦٧٪ في السنوات ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨٠ علي التـــوالي تلاهم الباكستانيون بنسب ٣٧,٨٪، ٦٥,٩، ٤٥,١٤٪ للسنوات الثلاث على التوالي (مركز دراسات الوحدة العربية- ١٩٨٣:٥٤٦-٥٤٧) وفي دراسة لنفس المنطقة الطبية لحالات السل الرئوي في السنوات المذكورة وجد أن جنسيات العمانين والباكستانيين والهنود هي أكثر الجنسيات إصابة بالمرض، وفي دراسة للملاريا في العين سنة ١٩٧٩ وجد أن حوالي نصف (٥١,٤٩) حالات الملاريا هي بين الأسيويين، ويوضح ذلك الشكل رقم (٤)، بينما كانت نسبة المواطنين ٥,٣١٪ ونسبة ٣٥,٤٪ بين العرب، و٢٨٪ بين بقية الجنسيات وهكذا تعكس النسب نمط المرض الأكثر شيوعا بين كل جنسية وأن بعض الجنسيات تعكس نسب إصابة بمرض معين يفوق نسبة تواجدها بين السكان والعلاقة بين ظروف سكن الوافدين والإصابة بالأمراض الطفيلية والمعدية. ففي بداية الثمانينات كانت ٥,٩٧٪ من مساكن حولي بالكويت وهي منطقة سكن وافدين رئيسية وكانت ٩,٨٠٪ من مساكن السالمية بدون شبكة مياه، أما أكثر المساكن (أكثر من ٩٥٪) في السالمية فكانت بدون شبكة مجاري (مكي والموسى- ١٩٨١:١٣٩) كذلك يزيد التزاحم عن ٣أفراد في الغرفة وخاصة في المناطق المكدسة بالمهاجرين مثل منطقة (سمان) وهي أقدم منطقة هجرها الكويتيون إلى الضواحي في أطراف المدينة (مكي والموسى- ١٩٨١-١٤٥)

والوضع الحالي في مدن الخليج والخاص بتغير نمط المرض بعد مجئ الهجرة الوافدة، هو شبيه به في كثير من الدول حيث تغير نمط المرض نتيجة السفر والانتقال مما أوجد مايعرف بالأمراض المستوردة Imported Diseases وعلى سبيل المثال فإنه نتيجة السفر الجوي بين أوربا ومناطق موبوءة بالملاريا، سجلت في القارة الأوربية بين سنة ١٩٧١- سنة ١٩٨٠. مايقرب من ٣٠,٠٠٠ حالة ملاريا رغم أن المرض تم إستئصاله تقريباً في أوربا (Gaber, 1988: 32)

وكانت الملاريا متوطنة أكثر في دول الخليج قبل عصر البترول وفي أوائله، ولكنها قلت كثيراً الآن، إذ انخفضت حالاتها في دولة الأمارات من حوالي ١٢,٠٠٠ حالة سنة ١٩٧١ إلى أكثر قليلاً منذ ٢٥ حالة سنة ١٩٨٥. كذلك انخفض معدل الأصابة من حوالي ٢٦ في كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة إلى أقل من ٢ لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

ومع هذا التقدم في مكافحة المرض إلا أن الملاريا المستوردة إلى مدن الخليج عن طريق الهجرة الدولية وتكرار وسهولة السفر إلى مناطق موبوءة في الموطن الأصلي للوافدين، كانت نسبتها سنة ١٩٨٥ أكثر من ثلث الحالات في دولة الأمارات، (٣٦,٦٦٪). وأسهمت عُمان وباكستان بأكبر نسبة من الحالات (أكثر من ٨٥٪). وهو مايوضح تأثير العمالة الوافدة في تغير نمط المرض.

وفي البحرين نجد أن نسبة إسهام الهند والباكستان في تيار الهجرة الوافدة هي ٧٤٪، ١٢٪ سنة ١٩٨٣ على التوالي، وهو مايتفق مع نسبة إسهامهم العالية في حالات الملاريا وهي ٥٣,٢١ للهنود و ٤٠,٨٦٪ للباكستان، وفي الكويت أسهمت نفس الجنسيات بنسب عالية بالمثل وشكل (٤) يوضح نسبة إسهام الجنسيتين الهندية والباكستانية في مرض الملاريا المستوردة سنة ١٩٨٣ إلى البحرين والكويت.

ويعد مرض السرطان من الأمراض التي زاد انتشارها في منطقة الخليج بعد الطفرة النفطية نتيجة التغيرات التي حلت بالبيئة الخليجية لاسيما الجانب الحضاري منها (محمد مدحت جابر ٨٨:٨٣)

وأيضا التغيرات التي حلت بالمواطنين اقتصاديا واجتماعيا وتغير النمط الغذائي وتأثيره على زيادة انتشار المرض، مثل تزايد الاعتماد على الأغذية المحفوظة وغير الطازجة والخالية من الألياف والمحتوية على المواد الحافظة.

وقد أجرى الباحث دراسة سابقة عن البيئة الجغرافية ودورها في انتشار مرض السرطان في بعض البلاد العربية، ووضح أن المرض ينتشر بمعدلات كبيرة، كذلك فإن وجود الوافدين قد غير من نمط المرض التقليدي في مدن الخليج وأخيرا أن لكل من المواطنين والوافدين نمط خاص بكل منهم في الإصابة بالسرطان (Gaber, M., 1992:various pages) . والشكل (٥) يوضح التوزيع النسبي لمرضي السرطان بين المواطنين والوافدين في الإمارات العربية المتحدة وهو يوضح شيوعة بين المواطنين بنسبة أكبر من نسبتهم لجملة السكان كذلك لوحظ أن لكل جنسية أنواع سرطانية معينة لصيقة بهم أكثر من غيرها فالوافدون من شبه القارة الهندية أكثر عرضة للإصابة بسرطان الفم بأنواعه، وذلك لشيوع مضغ أنواع من التبغ ومواد أخرى في مناطقهم الجغرافية التي قدموا منها وكذا الحال لدى الباكستانين الذين يمضغون ما يعرف باسم petal nuts_ (Holt, 1986:136) كذلك لوحظ أن الوافدين من شمال إيران أكثر عرضة للإصابة الواسعة بينهم بسرطان المرئ وهو متوطن في النطاق المحيط بالساحل الجنوبي لبحر قزوين في موطنهم الذي قدموا منه، والوافدون من أصل مصري وخاصة بين الريفيين يشيع بينهم الإصابة بسرطان المثانة كأحد المضاعفات الخطيرة للإصابة الطويلة بمرض البلهارسيا في موطنهم الأصلي.ويشيع بين المواطنين في دولة الإمارات أنواع السرطان التي تنتمي إلى الجهاز الهضمي أكثر من غيرها علما بأن الإصابة بذلك المرض كانت أقل قبل الطفرة البترولية لأسباب منها التحول عن نظام التغذية التقليدي المحتوي على الألياف (التمر) واللبن والمواد الطبيعية وفي الدراسة سالفة الذكر عن البيئة والسرطان في بعض البلاد العربية نجد أن نمط السرطان في البلاد العربية(تشمل الدراسة لأربعة

دول خليجية إضافة لمصر والسودان)، يختلف عن مثيلها في البيئة الأمريكية ويوضح ذلك الشكل (٦) والذي يبين اختلاف مراتب ونسب أنواع السرطان في البيئتين.

وهكذا في ظل ما سبق شرحه عن التحول الوبائي وتغير المرض نجد إن السرطان أصبح من أسباب الوفاة الرئيسية في مدن الخليج إذ أنه السبب الثاني للوفاة بين الذكور الكويتين في سن أقل من العشرين وفوق الأربعين، ولدى الإناث في سن أقل من ٣٠ وأكثر من ٤٥سنة، بينما نجد أنه بين غير الكويتين يعد السبب الثاني للوفاة في مدن الكويت بين السكان أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٥٥ سنة بين الذكور ونجده (السرطان) سبب الوفاة الثاني بين الإناث لمن هم أقل من عشرة سنوات من العمر وأكثر من ٤٥سنة (omar et. al., 1986:29) . ويمكن القول أن نمط المرض تغير جذريا في مدن الخليج، وأنه دائب التغير باستمرار تيار الهجرة الوافدة كما وضح من مثال السرطان الذي اتخذناه كدليل على ذلك،وقد أيد كثير من الباحثين أن العادات المحلية اللصيقة بدول الخليج إضافة إلى التأثيرات الحضارية الوافدة مع المهاجرين أدت كلها إلى تزايد الإصابة بالسرطان وتغير نمط المرض بمدن الخليج، ومن ذلك التخلي عن نمط الغذاء الخليجي التقليدي بالتدريج وتبني عادات غربية، واستخدام بعض المواد المسرطنه المحلية كالكحل للعينين والذي قد يسبب الإصابة بالمرض (Amer, 1982:33) . ويرى الباحث أن أية استراتيجية لحل المشكلات الصحية الناجمة عن الهجرة الدولية في مدن الخليج يجب أن تراعي ما يلي:

١- رصد التغير المستمر في نمط المرض بمدن الخليج والتعرف على أسبابه انطلاقا لاتخاذ ما يلائمه .

٢- حصر الأمراض الخطيرة التي قد يحملها الوافدون إلى مدن الخليج وحسنا فعلت هذه الدول حاليا بضرورة فحص كل وافد جديد للمنطقة والتحقق من خلوه من مرض الإيدز

٣- وضع مناطق السكن المتردي في مدن الخليج والتي تعج بالوافدين في خطط التحسين والتطوير وتوصيل الخدمات لها تحسينا للمستوى الصحي.

٤- حل مشكلات سفر المرضى في الأماكن النائية إلى مدن الخليج التي يتركز فيها العلاج الحديث أكثر من غيرها، ولاسيما مشكلة خطرة وهي تأخر مثول المرضى لدى الأطباء وخاصة في حالة الأمراض الخطيرة ولوحظ أن حوالي ٧٥٪ من حالات السرطان هي في مراحل متأخرة (محمد مدحت جابر، ١٩٨٨: ٩٥).

٥- توعية المواطنين بالتعريف بخطورة اكتساب عادات وافدة كمضغ Betal nuts المسرطنة كما لاحظ(Holt, 1985: 136.)ومضع السعوط الرطب (محمد مدحت جابر، ١٩٨٨: ٤٠)

٦- محاولة إحلال الأطباء العرب محل الآسيويين إذ لوحظ كثرة المشاكل الناجمة عن عدم سهولة الاتصال بين المريض والطبيب وغياب معرفة الطبيب الآسيوي

بالخلفية الحضارية وعادات البيئة والغذاء العربي، وهذا الوضع يؤخر العلاج.

٧- دراسة الطب الشعبي في مدن الخليج دراسة علمية، وترشيد تلقي المواطنين لهذا النوع من الطب وخاصة وهو شائع الاستخدام في المنطقة.

٨- إشراك الجغرافيين في التخطيط لتميزهم بالنظرة الشاملة للمشكلات الصحية، والاستفادة بقدرتهم في التحليل المكاني، ومن أمثلة ذلك عمل أطلس طبي وصحي لمنطقة الخليج يوضح نمط الأمراض السائدة وإحصاءاتها وويائياتها، إسهاما في فهم الظروف الصحية، وكمدخل للتخطيط الصحي السليم.

في نهاية هذا العرض نرى أن هذه المشكلات الثلاثة الخاصة بالسكن المتردي وشيوع الجريمة وتغير النمط المرضي هي متشابكة ومتداخلة Interrelated ولايمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى، وعند التخطيط الحضري لمدن الخليج لابد أن تؤخذ تلك المشاكل والتضمينات التي ذكرت في هذه الدراسة في الإعتبار، والجغرافيون مدعوون أكثر من غيرهم للإسهام في حلول تلك المشكلات لما يتصف به تخصصهم من شمول وإحاطة ونظرة مكانية أكثر من غيرهم.

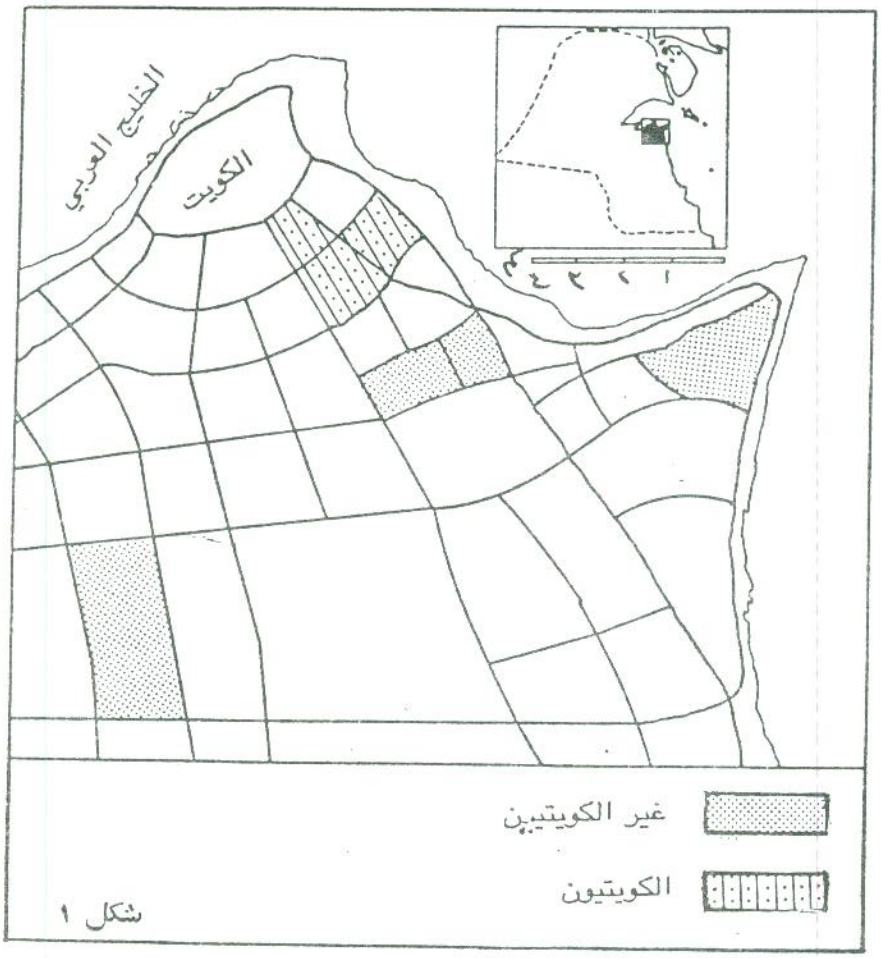

مناطق سكن كل من المواطنين والوافدين في مدينة الكويت في الثمانينات.

رحلة الجريمة بالنسبة لبعض الجرائم في مدينة عجمان
○ ميدان
● سكن الجاني
○ موضع الجريمة
الخليج العربي

شكل ٣

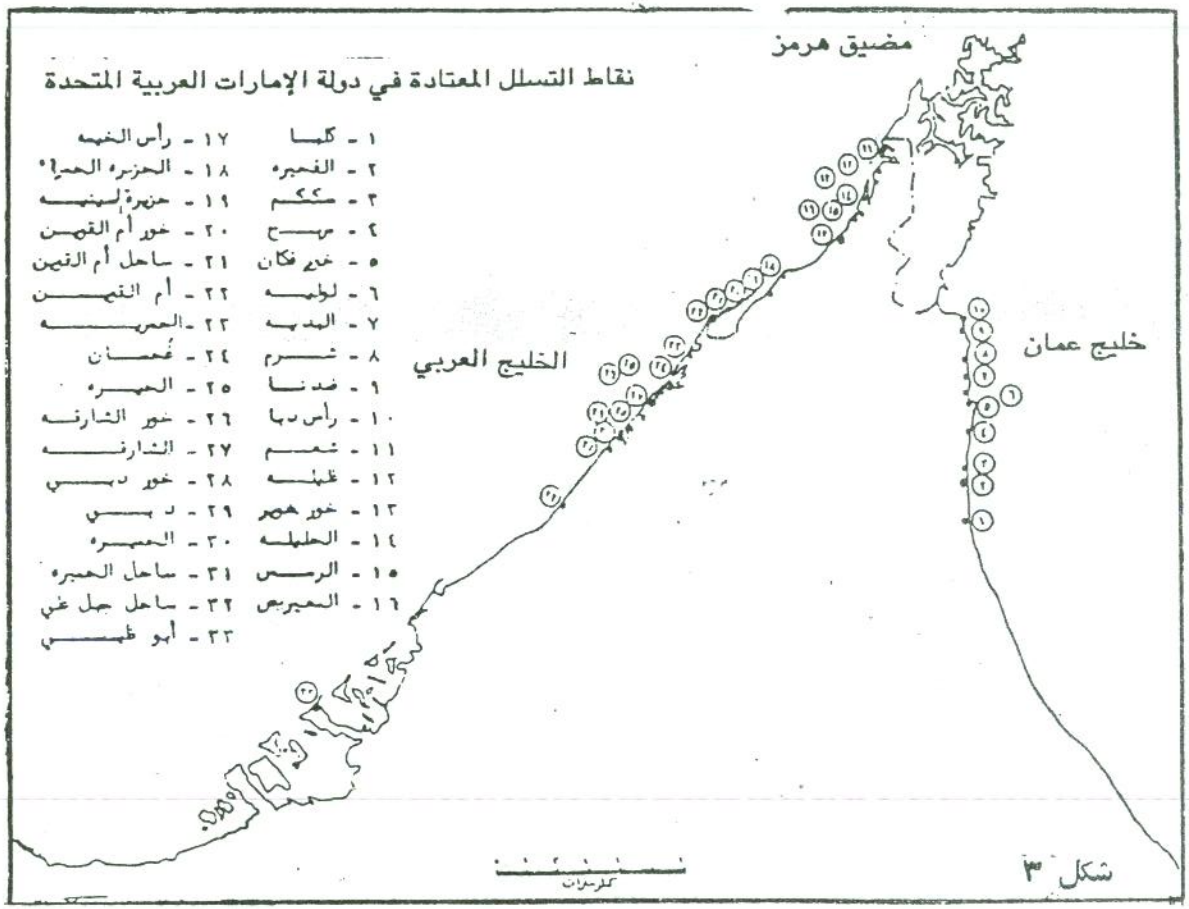

منافذ التسلل إلى داخل الامارات العربية المتحدة

شكل ٤

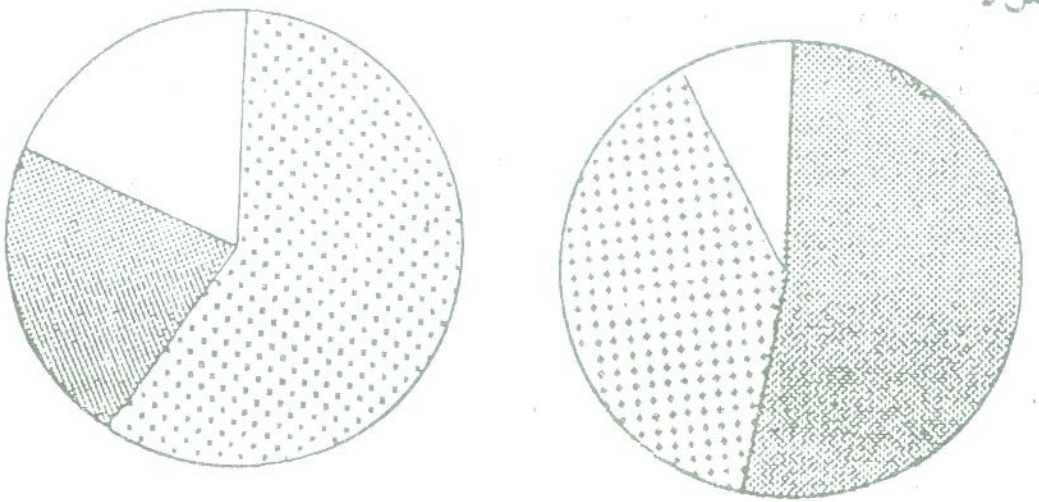

نسبة إسهام الجنسية الهندية والباكستانية في الملاريا المستوردة إلى البحرين والكويت سنة ١٩٨٥

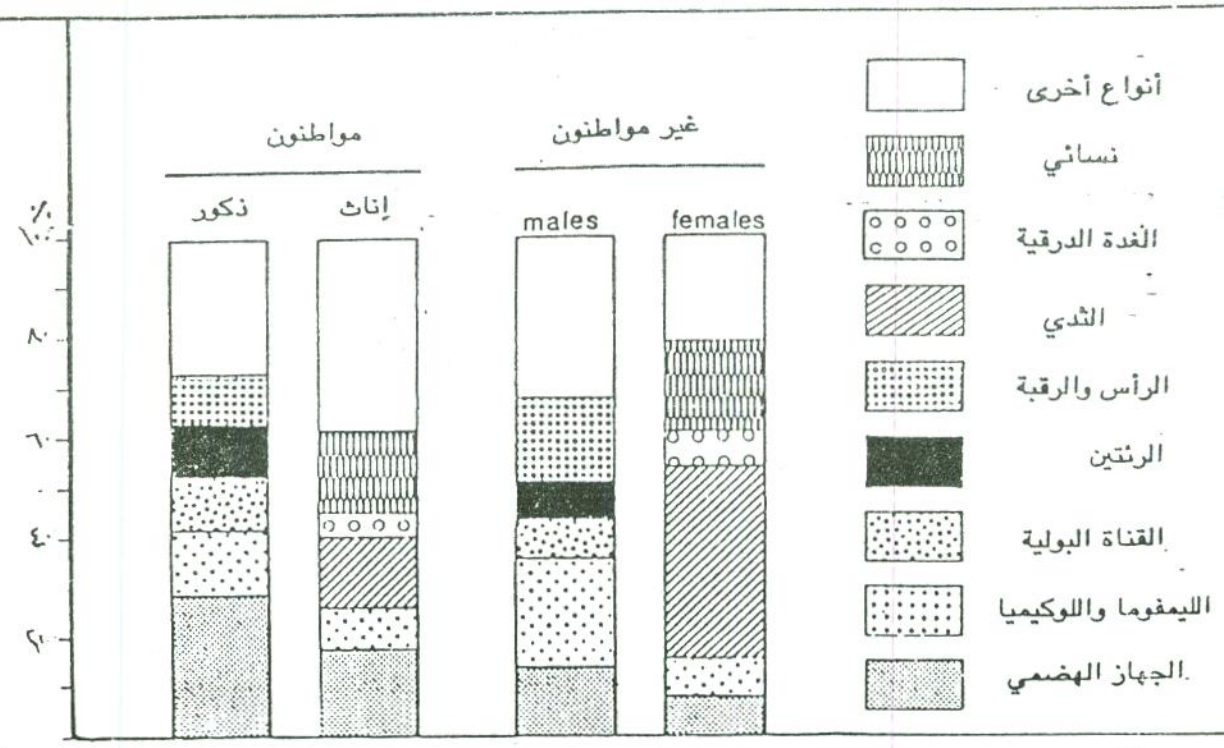

شكل ٥- التوزيع النسبي لمرض السرطان بين المواطنين والوافدين في الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٨٦

اختلاف نمط مرض السرطان في كل من البلاد العربية والولايات المتحدة الامريكية التي تعكسها هيراركية انواع السرطان في المنطقتين

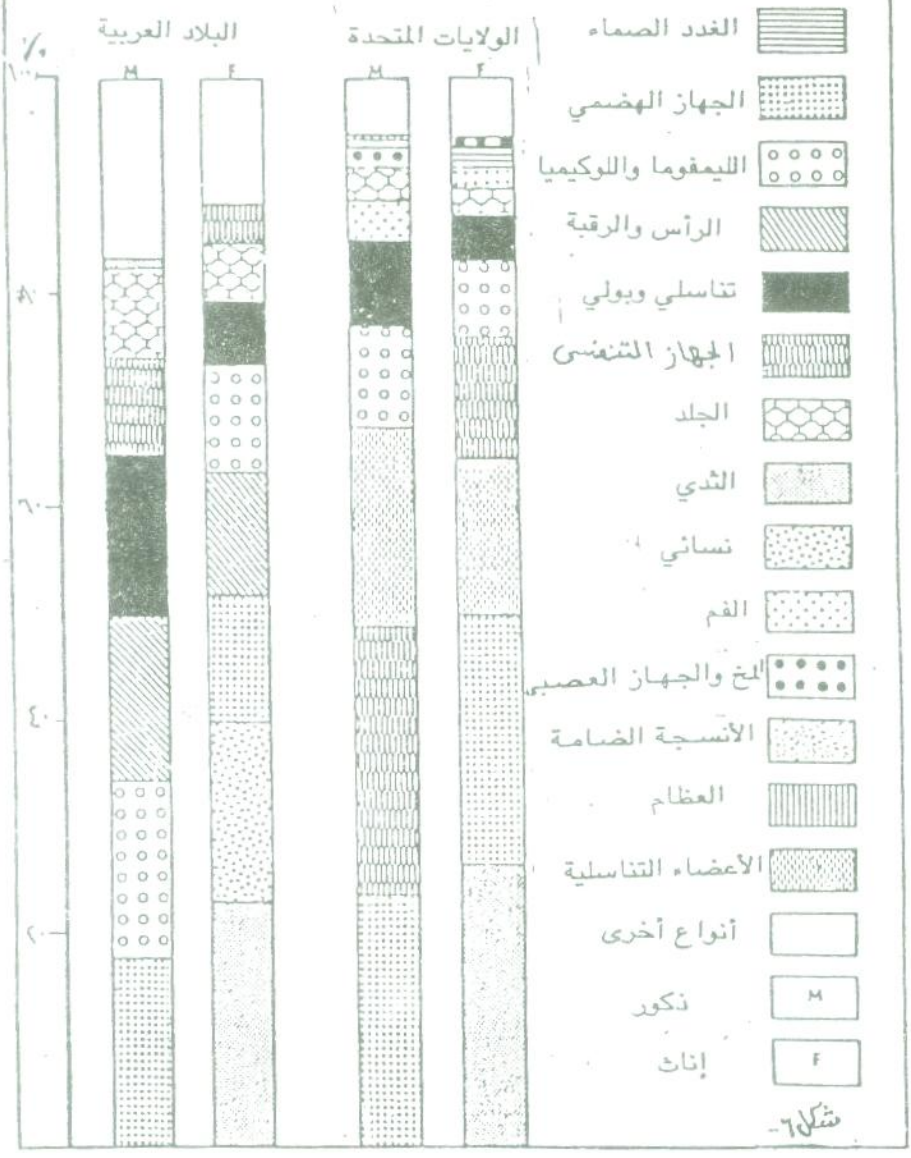

شكل ٦-

المراجـــع

١- إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل- انتقال العمالة العربية- المشاكل- الآثار- السياسات- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٨٣.

٢- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - الهجرة والجريمة- القاهرة- ١٩٦٨.

٣- باقر النجار- ظروف عمل ومعيشة العمال الأجانب- في نادر فرجاني (محرر) العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي- مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت- ١٩٨٣ص ص ٨٣-١٠٠.

٤- حسن أبو العينين- محمد مدحت جابر: مواضع المحلات العمرانية في المنطقة الشرقية لدولة الإمارات العربية المتحدة والعوامل الجغرافية التي أثرت فيها- معهد البحوث والدراسات العربية- سلسلة الدراسات الخاصة- ٣٠- القاهرة- ١٩٨٧.

٥- خلف أحمد خلف: بيانات ومؤشرات حول رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية.في عبد الله غلوم حسين وآخرون - رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية - المنامة - البحرين - ١٩٨٤ ، ص ص ٣٧ - ٨٦ .

٦- دولة الإمارات العربية المتحدة- وزارة الداخلية- المجموعة الإحصائية السنوية السابعة، ١٩٨٤- المطبعة العصرية. أبوظبي ١٩٨٤.

٧- سالم ساري: أخبار الجريمة في صحافة الأمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الاجتماعية- يوليو ١٩٨٣- ص ص ٦٣-١٠٧.

٨- سامية الساعاتي- الجريمة والمجتمع- دار النهضة العربية- القاهرة ١٩٨٣.

٩- سعد الدين إبراهيم. النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية - مركز دراسات الوحدة العربية - دار المستقبل العربي بالقاهرة- ١٩٨٢.

١٠- سعيد على خطاب علي: المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها- الإسكان العشوائي- دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ١٩٩٣.

١١- عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية- دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت. مكتبة مدبولي-القاهرة -١٩٨٤.

١٢- عبد الحميد غنيم- المستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح- الكويت- ١٩٨٥.

١٣- عبد الرحيم عمران : سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية - نيويورك - ١٩٨٨ .

١٤- عبد الرزاق عبد العزيز : السكن العشوائي في مدينة دبي- من أبحاث ندوة السكن العشوائي- أحياء الصفيح والأحياء غير اللائقة- والتي دعى لعقدها مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في الرباط في الفترة من ١٠-١٢ أبريل ١٩٨٥. ص ص ١١١-١١٦.

١٥- عبد الله غلوم وآخرون: رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية- سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٣) المنامة- البحرين ١٩٨٤.

١٦- عبد الله نصيب وبكري أحمد عبد الرحيم- ظاهرة السكن العشوائي بمدينة العين من أبحاث ندوة السكن العشوائي ، ص ص ١١٧-١٢٩.

١٧- عبيد طويرش: جناح الأحداث في دولة الأمارات العربية المتحدة- مطابع جريدة الاتحاد- ١٩٨٥.

١٨- على الميلودي عموره- معالجة ظاهرة السكن العشوائي بالجماهيرية العربية الليبية من أبحاث ندوة السكن العشوائي، ص ص ٧٥-٩٥.

١٩- عمر الخطيب: تنمية المستوطنات البشرية في دول الخليج العربي- المجلة العربية للعلوم الإنسانية- المجلد الرابع- العدد ١٤- ١٩٨٤ ص ص ١٥-٥٥.

٢٠- فيصل السالم وأحمد جمال ظاهر: العمالة في دول الخليج العربي- منشورات ذات السلاسل- الكويت- بدون تاريخ نشر.

٢١- محمد عبد الله المطوع: الجريمة في دولة الأمارات العربية المتحدة (منظور اجتماعي اقتصادي)- شئون اجتماعية- العدد ١٥- السنة ٤ - ١٤٠٨هـ - ص٤٥.

٢٢- محمد مدحت جابر عبد الجليل: الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية- سلسلة بحوث جغرافية- جامعة المنيا. ١٩٨٢.

٢٣- محمد مدحت جابر: مشكلة المخدرات في مصر والعالم- منظور جغرافي- مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة. القاهرة- ١٩٨٥.

٢٤- محمد مدحت جابر: أ- الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية- معهد البحوث والدراسات العربية-سلسلة الدراسات الخاصة-العدد ٢٤- القاهرة. ١٩٨٧.

٢٥- محمد مدحت جابر : ب- العمران التقليدي في دولة الأمارات العربية المتحدة- دار الوزان للطباعة والنشر- القاهرة. ١٩٨٧.

٢٦- محمد مدحت جابر : مرض السرطان في دول الخليج العربي: دراسة في الجغرافية الطبية- نشرة قسم الجغرافيا-جامعة الكويت-الرسالة ١١٣-مايو ١٩٨٨.

٢٧- محمود عصفور: من قرى قديمة إلى مدن عصرية- في كتاب دولة الأمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة- معهد البحوث والدراسة العربية- القاهرة. ١٩٧٨. ص ص ٦٢٥-٧١٢.

٢٨- مركز دراسات الوحدة العربية: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي (تحرير نادر فرجاني) بيروت. ١٩٨٣.

٢٩- مكي عزيز وعبد الرسول علي الموسى: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية- وكالة المطبوعات- الكويت. ١٩٨١.

٣٠- منظمة العمل الدولية: الجوانب الديموغرافية للقوة العاملة- الطبعة العربية- سرس الليان - ١٩٧٨.

٣١- مهره سالم القاسمي: أثر التغير الاجتماعي على الجريمة في الأمارات العربية المتحدة (دراسة أولية)- مؤتة للبحوث والدراسات - العدد ١٥ - السنة ٢ - ١٩٨٧ ص ص ٤٧-٦٠.

٣٢- وزارة التخطيط القومي- الكتاب الإحصائي السنوي- الكويت ١٩٨١.

٣٣- نادر فرجاني- الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨٣.

٣٤- ناصر ثابت: المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات. منشورات ذات السلاسل-الطبعة الأولى- ١٩٨٤.

35- Abdullah, I.M., Design and construction of traditional houses in Bahrain, J. of the Arab Gulf state folklore centre Doha. No.4 1988. pp. 33-41.

36- Abu. Lughod, J., Migrant adjustment to city life: the Egyption case, the Amer.J. Soc., vol. LX 11, July. 1961, May 1962. pp. 22-32.

37- Amer, M.H., Pattern of cancer in Saudi Arabia: A personal experience based on the management of 1000 patients., the King Faisal specialist Hospital medical journal, 2 (4), 1982.

38- Baldwin, J., & Bottoms, The Urban crime: A study in sheffield, London, Tavistoch 1976.

39- Birks, J.S., & sinclair, C.A., International migration and the Arab region, International labour office Geneva 1980.

40- Bourne, L.S., The geography of housing, Edward Arnold, Toronto, 1981.

41- Brantingham, P.J., & Brantingham, B.L., Crime, occupation and economic specialization: A consideration of inter metropolitan patterns, in georges-Abeyie, D.E., & Harries, K.D., eds, crime: A spatial perspective, New York, Columbia university press 1980, pp. 93-108.

42- Brantingham, P.I., & Brantingham, B., patterns in crime, macmillan publishing company, New York, 1984.

43- Carter, H., The study of Urban geography, 3 rd ed. Edward Arnold, 1981.

44- Clinard, M.B. & Abbott, D.J., Crime in developing countries, willey, New York 1973.

45- De Fleur, L.B., Ecological variables in the cross culture study of delinquency, in Voss, H.L. & Peterson, D.M., eds, Ecology, crime and delinquency appliton-century- crofts, 1971, New York, pp. 283-302.

46- Gaber, M.M., (a); the geography of homicide in Egypt, geographical research series. No. 6. El-Minya university, 1982.

47- Gaber, M.M., (b), The Geography of Urban crime in Egypt, geographical research series, No. 9., El-Minya university, 1982.

48- Gaber, M.M., Migration, Mobility and disease diffusion with special reference to the .situation in the Arabian gulf countries: A study in medical geography, geographical studies, department of geography, El-Minya University, vol. 5., 1988.

49- Gaber, M.M., Geographical environment as a carcinogenesis in some Arab countries: A study in medical geography J. of Arts and Soc. science, special issues, vol. 10, No. 1, 1992.

50- Georges, D.E., The Ecology of Urban unrest in the city of New Jersey during the July riots jour. of environmental systems, vol. 5., No. 3, 1975, pp. 203-208.

51- Harries, K.D., crime and justice in the united states, Mc Graw- Hill New York, 1974.

52- Hartshorn, T.A., Interpreting the city, an Urban geography, willey, 1980.

53- Haynes, R., crime rates and city size in Amercia, Area, 5, 1979, pp. 162-165.

54- Herbert, D.T., The geography of Urban crime Longman, London, 1982.

55- Holt, C.P., the scope of UAE. cancer problem, Emirate medical journal, 3, 1985, pp. 136-166.

56- Ley, D., A social geography of the city, harber & row, 1983

57- Murray, R., & Boal, F.W., The Social Ecology of Urban Violence, in herbert, D., & Smith, T., social problems and the city, Oxford university press, 1979, pp. 139-157.

58- Newman, O., architectural design for crime preventation, U.S. government office, 1973.

59- Nicholas: W; W., Mental maps, social Characteristics and criminal mobitily, in georges Abeic, E.D. Harris K.D.eds, crime a spatial prespective 1980, pp. 156-166.

60- Northam, R., M., Urban geography, John Wiley, New York 1975.

61- Ogburn, W.F., Factors in the variation of crimes among cities, J. of Americ Statist. Soc., 30. 1935.

62- Omer, G.T. et. al., cancer trends in Kuwait, 1972-1982 in Khogali, M., et. al eds. cancer in developing countries pergamon press oxford, 1986, pp. 25-34.

63- Rugg, D.S., spatial foundcation of urbanism. W.C.B, oubuque, Iowa, 1972.

64- Schmid, C.F., Urban crime areas, AM. Soc, rev., 25, pp. 527-554 and 655-678.

65- Shaw, C.R., & Mckay, H.D., Juvenile delinquency and Urban areas, univ. of Chicago press, 1942 and revised edition 1969.

66- Sutherland, E.H., & Cressy, D.R., criminolgy, New York, 1974.

67- The world bank, world development report 1993. oxford univ. press. 1993.

68- Webb, S. & clemente, F. Urbanization processes and crime, pacific view point 13. 1972, pp. 87-98.

69- World resources institute, world resources 1987, basic books inc., New York, 1987.